الملحق المدني لجريدة الشعب
الخميس 1 فيفري 2018 - العدد 11

الجريدة المدنية

الهجرة واللجوء، الأزمة الانسانية والمسؤولية الدولية

اللجوء والهجرة المختلطة
التجربة التونسية مثال في تكامل الأدوار بين الدولة والمفوضية

مازن أبو شنب
ممثّل المفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالجمهورية التونسية

نعيمة الهمامي الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن قسم العلاقات الدولية والعربية والهجرة

المجموعة الدولية بقيت إلى حد الآن تفتقد إلى إطار مؤسساتي عالمي لحوكمة الهجرة

قراءة في مشروع القانون الوطني للجوء

احترامٌ للتشريعات الدولية وحماية لحقوق اللاجئ

اللاجئون في المنطقة العربية:

الواقع ومبادئ الحماية الدولية

تصدر « الجريدة المدنية» بدعم من
Euro-Mediterranean Human Rights Network
Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان
بالتعاون مع
JAMAITY جمعيتي
http://jamaity.org/agenda

الافتتاحية

فلسطين البوصلة في ذكرى تأسيس الاتحاد

بيان تونس مرجعية القوى الشعبية في العالم

في ذكراه الثانية والسبعين يجدّد الاتحاد نصرته للقضايا العادلة ويجعل فلسطين بوصلةَ احتفاليته من خلال تنظيم مؤتمر نقابي دوليّ لنصرتها.

تأسس الاتحاد تحت الاستعمار الفرنسي منظمة نقابيّة ومناضلة من أجل التحرّر وضلّ طيلة تاريخه نصيرا لكلّ القضايا العادلة ولحق الشعوب في التحرّر وتقرير المصير، وكانت القضية الفلسطينية مركزيّة طيلة العقود الماضية.

لم يكن دعم الاتحاد العام التونسي للشغل للقضية الفلسطينية مناسباتيا حيث أن دور الاتحاد في مختلف مناطق الجمهورية كانت تنظّم بشكل دائم تظاهرات المساندة وتستقبل المواطنات والمواطنين المتظاهرين وكانت ملتقى الشباب التلمذي والجامعي الذي ينظم المسيرات المساندة، كان النقابيون مسيرون ومؤطرون للجمهور الذي يهبّ في كل مرة نصرة لفلسطين. كما أنّه في كل مؤتمرات وأنشطة هياكل الاتحاد ترفع أعلام فلسطين وشعارات الدعم لشعبها والدعوة إلى تحريرها.

لقد شكّل قرار الرئيسي الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس خطوة لمزيد انتهاك الحق الفلسطيني ودعم الاستعمار الاستيطاني، وكان القرار التونسي الشعبي والرسمي داعما للفلسطينيين مندّدا بما ذهبت إليه الإدارة الأمريكية.

وكان اللقاء النقابي الدولي ليوم 20 جانفي مناسبة لتأكيد رفض القوى الشعبية في تونس والعالم الاستهتار بالحق الفلسطيني والتأكيد أنّ الفلسطينيين ليسوا في عزلة وأنّ قوى جماهرية كبرى في العالم دائمة الحضور إلى جانب الحق الفلسطيني.

ونعتقد أنّه من الضروري اليوم تعزيز التشبيك مع المنظمات النقابية في العالم لوضع آلية دائمة لنصرة الشعب الفلسطيني والضغط على الحكومات والهيئات الدولية، خاصّة أنّ تمشي اللوبي الصهيوني لن يكون في حدود قرار ترامب الأخير حيث يُدعم الاستيطان اليوم أكثر من أي وقت مضى وتقع عرقلة الهيئات الدولية المشتغلة في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك الهيئات الأممية التي تُحرم من التمويل وتقع مضايقة العاملين فيها.

وإنّ التعويل على الحراك الشعبي وقواه الحية في المنطقة العربية ضروريّ، خاصّة مع ضعف الهياكل الإقليمية الرسمية في ظل الصراعات والحروب التي تشهدها المنطقة والخلافات الكبيرة بين الدول العربية التي تجعل الموقف العربي ضعيفا، بل وغائبا رغم اجتماعات القمّة المتعاقبة والتي لم تمكّن من توحيد المواقف.

ومن الضروري استثمار نجاح اللقاء الذي نظّمه الاتحاد في ذكرى التأسيس والعمل على تفعيل مخرجاته بوضع الآلية الدائمة القادرة على جعل الضغط الشعبي والمدني الدولي مستمرا على الحكومات ومراكز القرار، ومن أجل تنويع سبل الدعم للفلسطينيين والعمل على التأثير على الرأي العام الدولي بتقديم الحقائق ضدّا للزيف الذي تروج له الصهيونية.

وإن عبّر بيان تونس على المواقف الثابتة للاتحاد وشركائه الدوليين، ونوه بموقف الاتحاد الدولي للنقابات الداعي لإنهاء الاحتلال، فإنّ التأسيس عليه أمر ضروري حتى يكون المرجع للموقف المبدئي الثابت، ويكون إصداره انطلاق مرحلة جديدة في دعم القضية الفلسطينية من أجل الحرية والحق والعدالة.

•المدنية

ملف العدد القادم

التونسيون والحكم المحلي، ماقبل الانتخابات ومابعد ارساء المؤسسات

البريد الالكتروني : journal.civic@gmail.com

الجريدة المدنية

المدير المسؤول
نورالدين الطبوبي

المدير
سامي الطاهري

فريق العمل
سمير بوعزيز، عبد اللطيف حداد، ضياء تقتق، محمد كريم السعدي

بدعم من
Euro-Mediterranean Human Rights Network
Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان

بالتعاون مع
JAMAITY جمعيتي
http://jamaity.org/agenda

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 -
العنوان الالكتروني : journal.civic@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300 - السحب : مطبعة دار الأنوار - الشرقية - تونس

اللجوء والهجرة المختلطة، الأزمة الإنسانية والمسؤولية الدولية

التجربة التونسية مثال في تكامل الأدوار بين الدولة والمفوضية

مازن أبو شنب
ممثّل المفوّض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالجمهورية التونسية

يعرف العالم حاليّا أكبر أزمة إنسانية وأزمة لجوء منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يبلغ عدد الأشخاص المُهجّرين قسرا أكثر من خمس وستيّن مليون (65 مليون) شخصا1، من بينهم اثنين وعشرين مليونا ونصف المليون(22.5 مليون) لاجئ (بما فيهم الـ 5.3 مليون لاجئ فلسطيني المسجّلين لدى "الأنروا"UNRWA- وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين بالشرق الأدنى).

ويتوزّع الباقي على عديمي الجنسية، العائدين طوعيّا إلى بلدان جنسيتهم، والأشخاص الذين تمّ إعادة توطينهم في بلد ثالث، طالبي اللجوء (أي الأشخاص الذين لا تزال طلبات لجوءهم قيد الدّرس) والنازحين داخلياً بسبب الحروب.

ولا ريب أنّ استفحال الأزمات واستمرار الحروب وبؤر التوتّر لسنوات طويلة متتالية يبقى السبب الأساسي في ارتفاع عدد الأشخاص الذين غادروا قسرا منازلهم وقُراهم ومُدنهم (نازحون داخليا) أو أولئك الذين أُضطرّوا وأُجبروا على مغادرة بلدانهم حيث لم يصبح بإمكانهم الاستظلال بحماية دُول جنسيتهم، بسبب تلك الحروب أو بسبب اضطهاد تعرّضوا إليه أو هم مهدّدون فعلا بالتعرّض إليه على أساس عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو انتماءهم الاجتماعي أو آرائهم السياسية2.

مفاهيم دقيقة وتكييف قانوني صحيح لكلّ فئة يعني التعامل الصحيح والأمثل معها:

قد يتعيّن عند بداية أيّ حديث عن موضوع اللجوء استهلال ذلك بالتوضيح بأنّ هذا المفهوم يبقى أوّلا وبالأساس مفهوما قانونيا مُحدّدا، تضبط محتواه المعاهدات والنصوص القانونية الدولية ذات الصلة وأُولاها الاتفاقية الدولية لسنة 1951 حول وضع اللاجئين وبروتوكولها لسنة 1967 وهي المراجع الأساسية في مجال القانون الدولي للاّجئين، فضلا عن اتفاقيات أخرى إقليمية كاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) لسنة 1989.

وعليه، فإنّه من الأهمّية بمكان أن يستند الحديث عن اللجوء إلى التعريفات المضبوطة بالمواثيق الدولية، تجنّبا للخلط بين تكييفات قانونية أخرى لأشخاص قد تكون وضعياتهم مُشابهة، في ظاهرها، لمفهوم اللجوء. وتأتي هذه الأهمّية بالأساس من كون التكييف القانوني الصحيح والدقيق يُمكّن من معرفة النظام القانوني الذي يتعيّن تطبيقه على شخص ما ونوعية الإجراءات المتبعة لمساندته وتقديم المساعدة له والحلول الدائمة التي يمكن أن يتمتّع بها، وماهيّة حقوقه وواجباته.

وعليه، فإنّ التكييفات المُتداولة كـ"اللاجئ السياسي"أو"اللاجئ الاقتصادي" أو "اللاجئ البيئي"لا تعدو أن تكون سوى تكييفات فكرية وليست قانونية. فهناك "اللاجئ" الذي له تعريف واضح في المادّة 1 من اتفاقية سنة 1951 وما عدا ذلك فهي اجتهادات فكرية، ولئن كانت مشروعة، إلاّ أنّها تُضفي خلطا يزيد من تعقيد الأمور في الوقت الذي تبقى فيه الأولوية تحديد الإجراءات ومجموعة الأعمال والمساعدات التي تُناسب كلّ شخص (أكان لاجئا، أم مهاجرا غير نظاميّ).

الهجرة المختلطة، ظاهرة تفرض تحدّيات جديدة على مدى قدرة تعاطي النظام الدولي القائم حالياً مع اللجوء والهجرة:

لعلّ أهمّية ما تمّ توضيحه أعلاه يُحيلنا إلى مسألة الهجرة المختلطة وهي تلك الظاهرة التي تنامت خلال السنوات الخمس الأخيرة بشكل مُلفت للنظر في منطقة البحر الأبيض المتوسّط بالخصوص، بسبب محاولة مئات الآلاف من السوريين ومواطني إفريقيا جنوب الصحراء وغيرها من الجنسيات3من مغادرة أوطانهم أو حتّى الدول التي استضافتهم للجوء في مرحلة أخرى أو دول العبور، للوصول إلى دول أوروبية، سواء بحثا عن ملاذ آمن (لجوء) أو لتحسين أوضاعهم الاقتصادية (مهاجرين اقتصاديين). والهجرة المختلطة تعني، كما تعكسه تسميتها، أن طالبي لجوء ولاجئين من جهة ومهاجرين لأسباب اقتصادية من جهة أخرى، يتنقّلون في نفس موجات العبور نحو دول اختاروها بحثا عن اللجوء أو لتأمين مستوى حياة أفضل لهم.

وأهمّية الفهم القانوني الصحيح لكلّ فئة تكمُن، كما سبق الذكر، في اختلاف النظام القانوني المُنطبق على كلّ منها وجملة الإجراءات الموجّهة للتعاطي مع كلّ منهم وكذلك الأطراف المعنيّة بأمرهم سواء كانت أطرافا وطنية أم أطرافا دولية أي منظّمات دولية وأممية كالمفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تُعنى بحماية اللاجئين ومساعدة الدول على هذه المسؤولية. ولئن كانت عملية الإنقاذ البحري للأشخاص الذين يكونون في حالة طلب نجدة ضمن موجات الهجرة المختلطة لا تخضع لهكذا تمييز قانوني، إذ أنّ الطالبين للنجدة هم بشر ويجب إنقاذهم بغضّ النظر عن التكييف القانوني لوضعهم، فإنّ الدقّة في إسناد التوصيف القانوني الذي يُناسبهم تكتسب كامل أهمّيتها بعد عملية الإنقاذ، عندما يصبح الأمر يتعلّق بالسؤال عن ماهية الإجراءات التي يجب اتّباعها لمساعدة كلّ فئة وماهي الحلول المُتاحة قانونا لهم.

ويتعيّن كذلك التأكيد على مسألة لا تقلّ أهمّية فيما يتعلّق بالخلط المتداول، حيث عادة ما يتمّ الحديث عن "الهجرة" عندما يتمّ التطرّق إلى الموجات التي ظهرت في السنوات الأخيرة من خلال محاولات الوصول إلى أوروبا عبور البحر أو عبور الحدود البرّية من قبل المئات والآلاف من الأشخاص. بينما التوصيف الصحيح لهذه الظاهرة هي "الهجرة المختلطة" أي موجات العبور من قبل طالبي لجوء ولاجئين من جهة والمهاجرين الاقتصاديين وغير النظاميين من جهة أخرى، في نفس الوقت ونفس عملية العبور، حيث نجد في نفس المجموعة مهاجرين وكذلك أشخاص هم بحاجة إلى الحماية الدّولية أي لاجئين أو طالبي لجوء.ولا يمكن التأكّد من صفة كلّ شخص، وتكييف وضعه القانوني كمهاجر غير نظامي أو طالب لجوء إلاّ بعد عملية التثبّت والتحرّي(Screening) التي تتمّ عند إنزال الأشخاص بعد انقاذهم في البحر أو استقبالهم عند عبور الحدود البحرية، عبر مجموعة من الأسئلة والبحث في أسباب مغادرة ذلك الشخص لبلده.

أمّا عن تحدّيات هذه الظاهرة فهي تتعلّق أساسا بمدى قدرة الدّول التي تستقبل موجات الهجرة المختلطة، برّا أو بحرا، على استيعاب العدد الكبير من اللاجئين والمُهاجرين الاقتصاديين أو عير النظاميين، وتقديم المُساعدات المُناسبة لهم، لا سيما وأنّ العديد منهم هم قصّر وقاصرات، أو نساء وحيدات، أوضحايا الاتجار بالبشر بمختلف مظاهر هذه الجريمة، كالاتجار الجنسيّ أو العمل القصريّ أو العبودية، ممّا يستوجب مساعدات خصوصية.

مدى الأزمة الإنسانية الحالية المتعلّقة باللجوء والهجرة المختلطة وأهمّية تقاسم المسؤولية الدولية في شأنها:

تعمل المفوّضية السامية للأمم المتحدة بالتعاون مع حكومات الدول المضيفة والدول المانحة والمجتمع المدني المحلّي والدّولي على تغطية حاجيات الملايين ممّن يحتاجون إلى الحماية الدولية بسبب الحروب. ومن بين أهمّ حالات الطوارئ الحالية في العالم تبقى الأزمة السورية في صدارة الأزمات حيث تسبّبت في 5.5 ملايين لاجئ اضطرّوا إلى مغادرة بلادهم، و 6.1 مليون نازح داخليّا، والوضع في العراق، واليمن، والسودان التي تسببت الحروب بها في 2.5 مليون لاجئ وطالب لجوء سوداني. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط تبقى المنطقة الأكثر تضرّرا من الأزمات والحروب وأكثر الدول المصدّرة للاجئين. أمّا في إفريقيا فإنّ الأزمات في جمهورية إفريقيا الوسطى تسببت في ما يفوق المليون لاجئ ونازح داخليا بينما لجأ أكثر من 600 ألف شخص من الكونغو الديمقراطية إلى دول مجاورة واضطرّ ما يزيد عن الـ 6 ملايين كنغولي إلى مغادرة منازلهم وقراهم. وفي آسيا، فرّ أكثر من نصف مليون لاجئ روهينغي من العنف في ميانمار. وهذه أرقام تعكس مدى فضاعة تبعات الحروب وتأثيرها على مصير الملايين من البشرالذين يجدون أنفسهم دون اختيار دون حماية أو مساعدة فضلا عن التهديدات التي تطال وجودهم أصلا وحياتهم.

ولا مناص لمجابهة هذه التبعات من إيجاد حلّ جذري للأزمات نفسها عبر الحلّ السلمي لها وأهمّية التوقّي من الحروب إن أرادت المجموعة الدولية فعلا وضع حدّ لمعاناة ذوات بشرية لم يكن ذنبها سوى أنّها تعيش في بلد عرف حربا أو تناحرا بين مختلف طوائفه أو بين دولة أخرى.

وبما أنّ العالم يواجه لا محالة نتائج الأزمات المذكورة، فإنّ الواقعية في التعامل معها تفرض التركيز على تقاسم المسؤوليات بين الدول وقيام كلّ منها بدورها، من منطلق المسؤولية القانونية الدولية المفروضة بالاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق ذات الصلة، ومن منطلق واجب إنساني وأخلاقي حتميّ. كما تنسيق الجهود داخل كلّ دولة بين سلطات الدولة المضيفة وبين المجتمع المدني، والعمل على تأمين مناخ مناسب لتقبّل الآخر من قبل المجتمع المضيف، تبقى مسألة في غاية الأهمّية. ودون شكّ فإنّ هناك تحدّيات تنبع من الهواجس الأمنية للدّول المُضيفة (التي لا تتعارض أبدا مع ضرورة الحماية الدولية للاجئين، بل يتكامل كلاهما) التي تأتي مع موجات الهجرة المختلطة أو حالات الطوارئ الإنسانية بموجب التدفقات المكثفة للبشر عبر الحدود إثر الحروب، وتحدّيات أخرى كمسائل الاندماج المحلّي وقبول اللاجئين في المجتمعات المضيفة.

التجربة التونسية : تكامل الأدوار بين الأطراف الفاعلة، البحث المستمرّ عن تحسين الحماية للاجئين ومشروع القانون حول اللجوء:

قد تكون التجربة التونسية مثالا عن تكامل الأدوار بين الدولة التي عليها مسؤولية حماية اللاجئين، والأطراف الأخرى المتدخّلة لا سيما المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حيث استقبلت تونس الآلاف من الجزائريين إثر الثورة الجزائرية في أواخر خمسينيات القرن الماضي، كما استقبلت تونس مئات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين إثر الأزمة الليبية سنة 2011 وواصلت الحكومات التونسية المتداولة منذ ذلك الوقت اعتماد سياسة الباب المفتوح عبر الإبقاء على حدود تونس مفتوحة وعدم ردّ من يطلب الحماية الدولية فيها..

كما أنّ التعاون بين السلطات التونسية والمفوّضية السامية لشؤون اللاجئين يغطّي مجالات جدّ هامّة لا سيما تنمية القدرات المحلّية لتمكين كافّة القطاعات المعنية من سلطات ومجتمع مدني وإعلام والمجتمع المحلّي من اكتساب المعارف اللازمة للتعاطي الأمثل مع مسألة اللجوء، وما مشروع القانون الذي بادرت السلطات التونسية منذ سنة 2012 بالعمل على إعداده بإعانة من المفوّضية السامية للاجئين، بطلب من السلطات التونسية، فيما يتعلّق باكتساب الخبرات، إلاّ دليل على رغبة تونس في الاضطلاع بمسؤوليتها في مجال حماية اللاجئين الذين توفّر لهم الآن إمكانية الانتفاع بخدمات اجتماعية وصحّية وتربوية، وحرصها على التقدّم في التصرّف في مسألة اللجوء ومواصلة النجاحات فيما يتعلّق بعمليات الإنقاذ في البحر على مستوى ظاهرة الهجرة المختلطة. ولا شكّ أن تبنّي مشروع القانون المذكور قريبا سيُعطي مثالا أقوى في المنطقة حول مدى تكامل أدوار كلّ الأطراف خدمة لقضية إنسانية بحتة، تمسّ الوعي والضمير الإنسانيين وتُحتّم تقاسم الأدوار وتكاملها عملا على التخفيف من معاناة من لا سند لهم ومن دُمّرت حياتهم وبيوتهم وأسرهم، أولئك اللاجئين، الذين لا يطلبون من الحياة سوى الحياة.

---

1 –2017

http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html

2 تعريف اللاجئ حسب المادّة 1 من اتفاقية سنة 1951 حول وضع اللاجئين

3 شخصاخاطروا بحياتهم للوصول إلى أوروبا عن طريق البحر سنة 2017162,114

أكثر من 3000 شخص هم من عداد الموتى أو المفقودين من بين من حاولوا الوصول إلى أوروبا عبر البحر unhcr.org المصدر:

مقدمة

الاتحاد ينسق شبكة لنقابات من بلدان المتوسط وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء

من أجل اعتماد ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة

تعدّدت الأسباب، فرحلوا. حروب ونزاعات وإبادات ومجاعات وتغييرات مناخية وأحلام بأرض أخرى.

لاجؤون ونازحون ومهاجرون. قصص كثيرة للعذابات وقليلة للنجاحات.

نفتح ملف»اللجوء والهجرة، الأزمة الإنسانية والمسؤولية الدولية» لمحاولة النظر في هذا الملف من بعض جوانبه، فمن الصّعب الإحاطة به كلّه، حيث أنّ المعطيات الإحصائية كثيرة والنصوص القانونية عديدة سواء الخاصة بالهجرة أو اللجوء.

والأمر الأكثر تعقيدا هو السياسات الدولية المتعلقة بهذا الملف والمغالطات المرتبطة به، فلو نظرنا مثلا في مسألة اللاجئين نجد أنّ أن أكثر من 86 بالمائة موجودون في البلدان النامية بينما أكثر الجدل بخصوص الملف في أوروبا وأمريكا الشمالية والحال أنّ هذه البلدان لم تستقبل إلا أعدادا قليلة من مجموع اللاجئين في العالم.

وتنتظم ندوات دولية بخصوص اللاجئين والمهاجرين والمسألة الإنسانية ولكن الإجماع على خطورة الأوضاع لا يعكس قرارات عمليّة بسبب الصراعات السياسية والمصالح الاقتصادية بين الدول والتحالفات الكبرى. كما أنّ المنظومة الدولية تحتاج التعديل وإحداث آليات جديدة تماشيا مع تطوّر الأوضاع وتعقد الملف.

ورغم ايجابيات عدد من التشريعات الدوليّة فإنّ المصادقة عليها لا تعني الالتزام بها بما يحفظ حقوق اللاجئين والمهاجرين. وهذا ما جعل الأزمة تتفاقم باستمرار.

ويعتبر التفاوت الكبير في توزيع الثروة دوليا أحد أهمّ العوامل التي زادت من نسبة الهجرات التي جعلت مئات الآلاف من البشر يقضون في رحلات خطرة.

وقد اهتمّ الاتحاد العام التونسي للشغل بموضوع الهجرة كأحد محاور النضال النقابي والاجتماعي. وتمّت مأسسة هذا المجال منذ مؤتمر حربة 2001 وأصبح لمؤتمرات الاتحاد لائحة خاصة بالهجرة تمثّل السياسات العامة للاتحاد.

وأكّدت السيدة نعيمة الهمامي لـ «الجريدة المدنية» على جملة من النقاط الأساسية التي يشتغل عليها قسم العلاقات الخارجية والعربية والهجرة، وهي:

1 - الإحاطة بالمهاجرين التونسيين في الخارج والدفاع عنهم، بالتنسيق مع النقابات الصديقة والشقيقة في دول الاستقبال.

2 - التنسيق مع جمعيات التونسيين بالخارج الذين يواكبون يوميا مشاغل المهاجرين وعائلاتهم.

3 - معالجة مشاكل المهاجرين في تونس والتي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة، حيث أن تونس لم تعد بلد مرور فقط بل هي بلد استقرار أيضا لعدد كبير من المهاجرين خاصة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

ولتحقيق أهدافه، عمل الاتحاد العام التونسي للشغل على ربط علاقات واسعة مع النقابات في دول حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة منها الأكثر استقبالا للاجئين. ودأب على تنظيم ملتقى دولي سنوي منذ 2007 يهتمّ بموضوع الهجرة وتنقل الأشخاص بين الضفتين.

وأمكن بعد نقاشات لسنوات تكوين شبكة نقابية، ينسقها الاتحاد العام التونسي للشغل، وتضم نقابات من بلدان البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء وهي: فرنسا - ايطاليا - البرتغال - تونس - المغرب - الجزائر - موريطانيا - النيجر- الكوت ديفوار- البنين- مالي- الغابون.

وأفادنا قسم العلاقات الدولية والعربية والهجرة أن الاتحاد يعمل على أن تكون هذه الشبكة أداة ضاغطة على الحكومات في اتجاهين:

1 - إقرار تشريعات لحماية المهاجرين وعائلاتهم.

2 - مواجهة النزاعات

وتعمل الشبكة على إصدار الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، الذي تريده أن يكون إطارا مرجعيا لسياسات الهجرة.

ويحرص الاتحاد وطنيا على معالجة قضايا المهاجرين في تونس اعتمادا على مبادئ حقوق الإنسان والالتزام بقوانين العمل الجارية مع مجابهة الميز العنصري.

لائحة الهجرة الصادرة عن المؤتمر العادي - الثالث والعشرون للاتحاد العام التونسي للشغل - تونس في 22 و23 و24 و25 جانفي 2017

يناهز عدد المهاجرين التونسيين من عمال وأفراد عائلاتهم حوالي مليون و300 ألف نسمة، وقد أثبتت الدراسات والتقارير المنجزة أنهم يتعرّضون إلى عديد ممارسات التمييز والإقصاء والبطالة وكذلك الاتجار بالبشر في ظل تنامي العداء للأجنبي بتعلة مقاومة الارهاب والتطرف الديني. كما أن العمال التونسيين غير النظاميين يتعرضون إلى ممارسات لا إنسانية فضلا عن الانتهاكات والاستغلال إلى جانب تعمد بعض البلدان الأوروبية طرد عدد من العمال التونسيين غير النظاميين باتفاق مع الجهات التونسية المسؤولة.

لذلك فإن نواب المؤتمر العام الثالث والعشرين المنعقد بتاريخ 23 و24 و 25جانفي 2017 تحت شعار «الولاء لتونس والوفاء للشّهداء والإخلاص للعمّال» برئاسة الأخ حسين العبّاسي إذ يذكّرون بفشل الحكومات المتعاقبة في إيجاد منوال تنمية بديل من شأنه معالجة القضايا الاجتماعية مما دفع العديد من شباب تونس إلى الهجرة بكافة أشكالها بحثا عن آفاق انسدت وعيش كريم استحال في بلادهم وبعد الاطلاع على تدهور أوضاع جاليتنا التونسية بالمهجر وأفراد عائلتهم ونظرا إلى خطورة هذه الأوضاع حاضرا ومستقبلا خاصة أمام تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية التي أدّت إلى آلاف الضحايا والمفقودين:

• يباركون إنشاء الشبكة النقابية المتوسطية جنوب الصحراء حول الهجرة بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل بهدف تعزيز التعاون النقابي لحماية حقوق العمال المهاجرين.

• يدينون المقاربة الأمنية للهجرة المعتمدة من قِبَلِ بلدان الشمال وإجراءات غلق الحدود وصدّ المهاجرين التي أدت إلى وفاة وفقدان آلاف المهاجرين.

• يطالبون المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وخاصة النقابات بتكثيف عملها لمعرفة الحقيقة حول فواجع فقدان وموت آلاف المهاجرين.

• يطالبون الجهات التونسية ببذل كل الجهود لدى السلطات الايطالية لمتابعة موضوع المفقودين في المتوسط خاصة خلال الفترة 2011-2013 وإعلام الرأي العام بنتائج التحقيق المستقل وكذلك نتائج اللجنة الوطنية المكلّفة بمتابعة هذا الموضوع.

• يؤكدون على الإسراع باعتماد استراتيجية وطنية حول الهجرة تهدف إلى حماية حقوق العمال التونسيين المهاجرين وأفراد عائلتهم وتطوير البرامج وسياسات الرعاية الاجتماعية لفائدتهما وتوطيد العلاقة بين الهجرة والتنمية والتشغيل.

• يثمنون - رغم بعض التحفظات - إصدار القانون المنظم لمجلس التونسيين بالخارج مع المطالبة بالإسراع في تفعيله على أرض الواقع في أقرب الآجال الممكنة والحرص على تحييد المجلس عن التجاذبات السياسية.

• يلحّون على إيلاء قضية الهجرة المكانة التي تستحقها تناسقا مع المواصفات العالمية ذات العلاقة وانطلاقا من القيم النبيلة التي آمن بها الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه وارتكازا على ضمان احترام حقوق المهاجرين في جميع اصقاع العالم.

• يبدون تخوفاتهم من أن التغييرات المناخية أصبحت من الأسباب الرئيسية للهجرة القسرية التي باتت تشمل عددا متزايدا من المهاجرين ويدعون إلى الاهتمام الجدي بمعالجة الانعكاسات السلبية لتدهور الأوضاع البيئية على حياة المواطنين وظروف معيشتهم.

• يعبرون على انشغالهم لتولي الحكومة التونسية التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حول تنقل القوة العاملة دون الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات ومقترحات منظمات المجتمع المدني حول عدم ملاءَمة هذا الاتفاق مع المعايير الدولية حول الهجرة. كما يؤكدون على ضرورة مراجعة هذه الاتفاقيات بالتنسيق مع تلك المنظمات عند إعداد وتنفيذ البرامج التنفيذية لهذه الاتفاقيات.

• يطالبون الحكومة التونسية بالإسراع بالتصديق على الاتفاقيات الدولية حول الهجرة: اتفاقيات منظمة العمل الدولية 97 و 143 واتفاقيات الأمم المتحدة لسنة 1990 المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم بما في ذلك المتقاعدون منهم بما يضمن حقوق كلّ العمّال المهاجرين من تونس وإليها. ومراجعة الأطر القانونية ذات العلاقة بما يتناسب ومضمون تلك الاتفاقيات ووضع الآليات الكفيلة لتفعيل القانون المتعلق بالاتجار بالبش، ومقاومة شبكات الهجرة.

كما يؤكّدون على:

• رفضهم إيجاد مراكز إيواء المهاجرين على الأراضي التونسية تحت أيّ غطاء.

• دعوة الحكومة التونسية إلى معالجة الهجرة غير النظامية عن طريق سنّ تشريعات وطنية لمعالجتها مع الحرص على ملاءمة هذه التشريعات مع الاتفاقيات الدولية والعربية المتعلقة بالهجرة.

• العمل على إحداث مراكز إقليمية في الوطن العربي تُعنى بدراسات الهجرة في مختلف أبعادها بما يساعد السلطات العمومية على التعامل مع هذا الملف في إطار مقاربة قانونية تحترم حقوق الإنسان.

• تبني استراتيجية عربية وقائية شاملة لظاهرة الهجرة غير النظامية تقوم على الفهم الأمثل لأسبابها وأبعادها.

• العمل على تقديم الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية والمساعدة القانونية في الدول العربية المستقبلة للمهاجرين عموما وخاصة غير النظاميين منهم من خلال آليات وبرامج يتمّ وضعها للغرض.

من هُو؟

اللاّجِئُ:

وفقًا لاتفاقية 1951 بشأن اللاجئين، يُعَرَّف اللاجئ على أنه كلّ شخص "يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مُبَرَّرٍ، من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عِرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية. وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظلّ بحماية دولته أو لم تَعُدْ لديه الرغبة في ذلك".

واللاجئ عموما هو كلّ مَنْ يضطرّ لمغادرة داره حفاظا على حريتِه أو إنقاذا لحياتِه. وهو ذاك الذي لا يتمتع بحماية دولته. وفي كثير من الحالات، تكون حكومة بلاده هي مصدرُ تهديده بالاضطهاد. وفي حال عدم السماح له بدخول بلدا آخر وعدم تمكينِه حالَ دخوله مِن الحماية والمساعدة، يَكون ذلك البلد قد حَكمَ عليه بالموت أو بحياة لا تطاق في الظلال، دون الحصول على أبسط مقوّمات اِستمرار الحياة: الرزق والحقوق الدّنيا.

المُهاجِر:

رغم أنه لا يوجد تعريف متفق عليه قانونًا، تُعَرِّف الأمم المتحدة المُهاجِر على أنه "شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية". إلاّ أنّ الاستخدام الشائع للّفظة يتضمن أنواعًا مُحدَّدة من المهاجرين قصيري الأجل مثل عُمّال المزارع الموسميين الذين يسافرون لفترات قصيرة للعمل بزراعة منتجات المزارع وحصادها.

المصدر موقع الأمم المتحدة «اللاجئون والمُهاجِرون»
www.refugeesmigrants.un.org

اللاجئون في المنطقة العربية:

الواقع ومبادئ الحماية الدولية

*اعداد: لزهـر جـويلي

تعتبر مشكلة اللجوء والنزوح القسري من المشاكل الكبرى التي تؤرق المجتمع الدولي منذ تاريخ طويل لعدة أسباب منها خاصة :

- ارتباطها بالنزاعات والصراعات والحروب المستمرة التي لم تتخلص منها المجتمعات الإنسانية إلى حد اليوم.
- لما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية اقتصادية سياسية وأمنية عميقة داخل دول الدافعة والمضيفة على حد السواء، لازالت تتعقد يوما بعد يوم.
- اعتبارا إلى أن اللاجئين يعدّون من أكثر الفئات معاناة بدنيا ونفسيا واستهدافا للانتهاك على نطاق واسع من الحقوق، خاصة منهم الأطفال والنساء.
- لتأثيرها المباشر على العلاقات الدولية وعلى الأمن والسلم العالميين.

لذلك تعتبر مشكلة اللجوء إحدى أهم قضايا حقوق الإنسان في الوقت الراهن خاصة بعد تزايد حالات اللجوء في السنوات الأخيرة إذ تجاوز عدد اللاجئين عبر العالم 65 مليون خلال سنة 2016

تعرّف المادة 2 من الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 اللاجئ بأنه كل شخص بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وجد خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة لتلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلي ذلك البلد.

رغم الخطوات الهامة التي قطعها المجتمع الدولي في اتجاه حماية اللاجئين وحل مشكلاتهم من خلال إنشاء شبكة من المؤسسات والنظم القانونية ساعدت على توفير الحماية الدولية لهم خاصة بعد صدور اتفاقية سنة 1951 وانشاء مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الا انهم لا زالوا يواجهون صعوبات كبيرة ومتفاوتة في اغلب المناطق في العالم وظلت استجابة الدول لتوصيات منظمة الأمم المتحدة ومنظمات وهيئات حقوق الانسان التابعة لها محدودة وغير كافية لان تشكل أرضية صلبة للعمل من اجل حل مشاكل اللاجئين.

أ- لمحة حول واقع اللاجئين في المنطقة العربية

فيظل واقع اتساع رقعة النزاعات المسلحة وامتدادها لتشمل مناطق ودول جديدة من العالم خاصة بعد الحرب في سوريا واشتداد النزاع المسلح في اليمن وتجدده في العراق وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جزء مهم من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ارتفعت طلبات اللجوء الموجهة للمفوضية السامية فبلغت حوالي 695.000 مطلب لجوء سنة 2016، وهو يعد رقما قياسيا منذ الصراع في يوغسلافيا سابقا خلال تسعينيات القرن الماضي أي منذ حوالي 20 سنة خلت ووجهت المطالب الى نحو 44 دولة صناعية عبر العالم،أكثرمنثلثيهاوجهتلستدول حسب الترتيب ألمانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، السويد، تركيا، ايطاليا، وكانت اغلبها المطالب واردة من السوريين.

تعدّ الدولالعربية من اكثر دول العالم المعنية بمسألة اللجوء سواء كبلدان دافعة للجوء او كبلدان مضيفة للاجئين، وبدأ تاريخيا اللجوء في المنطقة العربية يطرح في المرحلة المعاصرة كمشكل انساني امام المجتمع الدولي منذ الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية سنة 1948 خاصة، في ما يعرف بالنكبة العربية وموجة اللجوء الفلسطينية بعد سياسة التهجير الجماعي التي انتهجتها سلطات الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني، ثم اتسعت الرقعة منذ اكثر من ثلاثة عقود من الزمن لتشمل أجزاء جديدة من المنطقة العربية بداية من الحرب الاهلية الاولى في السودان التي استمرت من سنة 1955 الى سنة 1972التي تعرف بتمرد«أنانيا»وهو صراع بين جزئي السودان شماليه وجنوبه الذي كان يطالب بمزيد من الحكم الذاتي الإقليمي، ثم تجدّد الحرب سنة 1983 فيما يعرف بحرب جنوب السودان او حرب «أنانيا» الثانية ثم الحرب العراقية الايرانية)-1980 1988(والحرب على العراق خلال تسعينيات القرن الماضي، ثم الحرب الاهلية الصومالية التي اندلعت سنة 1991 والنزاع المسلح في اقليم دارفور غرب السودان سنة 2003 ،ثم موجة العنف المسلح التي اجتاحت جزءا مهمّا من المنطقة العربية على اثر ما يسمى ب»ثورات الربيع العربي» بداية من سنة 2011 خاصة سوريا(يناهز عدد السوريين من اللاجئين عبر العالم 6ملايين شخص) وليبيا واليمن وتفاقم تدهور الوضع الامني في العراق من جديد.

تنقسم الدول العربية في الوقت الراهن الى دول دافعة للاجئين خاصة فلسطين و العراق وسوريا والصومال والسودان وليبيا واليمنودولا تعتبرمضيفة بالأساس مثل تونس والجزائر ومصر والاردن ولبنان ودجيبوتي ودول الخليج العربي. لأغلب الدول لعربية لاجئين في عدد من بلدان العالم لأسباب مختلفة وان كانت الاعداد متفاوتة من بلد الى آخر، وترتفع النسب بشكل واضح وكبير بالنسبة للبلدان التي تمرّ بحالة حرب او نزاعات مسلحة،كما تستضيف اغلب البلدان العربية على اراضيها اعدادا من اللاجئين غير ان النسب تختلف من بلد الى آخر وهي اعداد قليلة في معظم البلدان . وتجدر الاشارة الى أن بعض الدول كانت اساسا دولا مضيفة للاجئين ثم اصبحت دول دافعة للاجئين مثل سوريا والعراق واليمن الذي حافظ على الصفتين فهو يضم اليوم عددا كبيرا من اللاجئين خاصة الصوماليين والاثيوبيين وهو دولة دافعة للاجئين بعد تصاعد العنف المسلح خلال سنة 2015، ويستقبل السودان الذي يعد من اكبر الدول الدافعة للاجئين والنازحين قسرا في المنطقة العربية على اراضيه اعدادا كبيرة من اللاجئين حوالي) 242.000 لاجئ (خاصة من أثيوبيا واريتريا وجمهورية افريقيا الوسطى وجنوب السودان .

رغم ان نسبة اللاجئين من العرب تعد من بين اكثر النسب ارتفاعا في العالم ورغم ان جل الدول العربية اما دافعة او مضيفة للاجئين اوجامعة للصفتين فان الدول العربية وخاصة الغنية منها تعد اقل الدول استقبالا للاجئين ولم تولي مسألة الاطار القانوني المنظم للجوء اهمية خاصة ذلك انه 6 دول عربية فقط صادقت أو انضمت إلى الاتفاقية الدولية للاجئين وهي : الجزائر دجيبوتي ومصر والسودان وتونس واليمن وتفتقر اغلب الدول العربية الى قوانين وطنية للجوء لاسباب مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية غير ان ذلك لا يجعل تلك الدول في حل من التزاماتها تجاه اللاجئين فهي تظل ملزمة بمقتضى المواثيق الدولية لحقوق الانسان (اتفاقيات حقوق الانسان الستّ) واحكام القانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف الاربعة المتعلقة بحماية حقوق الانسان في زمن الحرب)، التي صادقت عليها باحترام حقوق اللاجئين.

تضمّنت جل المواثيق الدولية لحقوق الانسان ومواثيق القانون الدولي الانساني مبادئ وقواعد حماية اللاجئين وعموما يمكننا ان نميز بين ثلاثة اصناف من المبادئ:

ب-المبادئ العامة لحماية اللاجئين

يعتبر قانون اللاجئين فرعا من فروع القانون الدولي العام ، ورغم ارتباطه بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الا انه يختلف عنهما باعتباره محدد الاختصاص والنطاق وهو حماية حقوق اللاجئين في حين ان موضوعهما هو حقوق الإنسان بشكل عام بالنسبة للأول وإدارة الحرب وحماية حقوق الانسان في حالات النزاع المسلح بشكلخاص بالنسبة للثاني.

كرّست مواثيق حقوق الانسان بما فيها اتفاقية اللاجئين ومواثيق القانون الدولي الانساني جملة من المبادئ لحماية اللاجئين أهمها:

-1مبدأ عدم الرد الى البلد الاصلي

-2 الاعفاء من أحكام التدابير الاستثنائية لمجرد انتمائهم إلى جنسية معينة المادة 8 من الاتفاقية.

-3عدم التمييز لأي سبب كان المادة 3 مناتفاقية 1951.

-4 ضمان حرية الفكر والتعبير والعقيدة

-5 الإعفاءمنمبدأالمعاملةبالمثل

-6 ضمان التمتع بالحقوق الاساسية

وتتضمن مواثيق حقوق الانسان احكاما خاصة ترمي الى حماية اللاجئين من ذوي الاعاقة (المادة 11 من الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة الصادرة في13 ديسمبر 2006) وتفرض رعاية خاصة لكبارالسن(خطةعمل فيينا الدولية للشيخوخة التي اعتمدتها الجمعية العالمية للشيخوخة في عام 1982،وأيّدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة - مبادئ الامم المتحدة لحقوق الاشخاص المسنينقرار46/91 بتاريخ16 ديسمبر 1991)

ت- مبادئ حماية الأطفال اللاجئين

يتمتع الطفل اللاجئ بحماية اتفاقية اللاجئين وبحماية اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 التي اكتسبت

اهمية خاصة بالنسبة للأطفال اللاجئين بسبب الاجماع الدولي حولها وقد صادقت او انضمت اليها كل الدول العربية. وهي وان لم تكن معاهدة خاصة باللاجئين، الا انها خصصت جزءا مهمّا من احكامها للطفل اللاجئ والتزامات الدول الأطراف في هذا الشأن، وتعتبر مرجعا لجميع الاطفال اللاجئين لأنها تحدد معايير شاملة تغطي كل ناحية من نواحي حياة الطفل وبالتالي فان الدول العربية التي لم تصادق على اتفاقية حماية اللاجئين لسنة 1951 فإنها ملزمة بحقوق الطفل اللاجئ المنصوص عليها باتفاقية حقوق الطفل

ث- مبادئ حماية النساء اللاجئات:

اثبت تاريخ الحروب والنزاعات والازمات الانسانية بصفة عامة ارتباطها بحركات اللجوء من جهة وبان النساء من اكثر الفئات تضررا واستهدافا للانتهاك، و كان لذلك الاثر الواضح على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، من حيث تجسيم فكرة تعزيز حماية النساء في حالات اللجوء اعمالا لمبدأ تحقيق الاعتراف بالحقوق في المساواة بين الرجال والنساء الذي تبلور بشكل واضح مع صدور اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة سنة 1979 التي انضمت اليها غالبية دول العالم.

الى جانب احكام اتفاقية 1951 تضمنت اتفاقية مناهضة كافة اشكال التمييز ضد المرأة، اهم المبادئ الرامية الى حماية المرأة في اماكن اللجوء كما نصّت اتفاقيات جنيف الاربع المتعلقة بحماية حقوق الانسان اثناء النزاعات المسلحةلسنة 1949 على حماية النساء الحوامل والامهات الرضع، ونصّت المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة بصفة صريحة على الالتزام الكامل دون قيد او شرط لأطراف النزاع المسلح بحماية النساء بصفة خاصة من أي اعتداء على شرفهن مثلا لاغتصاب والاكراه على الدعارة واي اعتداء جنسي والرعاية الصحية وحقهم في التغذية السليمة والرعاية الاجتماعية والتعليم والتكوين والتأهيل وضرورة مساعدتهم على لم شمل اسرهم.

-*قاض من الرتبة الثالثة/ - أستاذ القانون بالجامعة / - خبير لدى جامعة الدول العربية في سياسات السكان والهجرة/ - خبير لدى المعهد العربي لحقوق الانسان وعضو هيئته العلمية/ -خبير لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مكتب تونس

عين على ..

2018

مِن أجْل اتفاق عالمي حول الهجرة
مِن أجْل مَيثاق عالمي حول اللجوء

ستعرف السنة الجديدة 2018 عقْد مؤتمريْن دوليَيْن برعاية الأمم المتحدة يهدفان إلى صياغة اتفاقيْن عالميَيْن مُهمَّيْن بخصوص الهجرة واللجوء واعتمادِهما مِن قِبَلِ الدول المصادقة عليهما.

أمّا الاتفاق الأول وموضوعُه الهجرة، فسيعمل على تطوير التشريعات الحالية الخاصة بالهجرة العادية والمنظَّمَة والمأمونة، باستيعاب جميع أشكال الهجرة، ومُواجهة ما تطرحه من تحدياتٍ متزايدة، وتحسين حَوْكَمَتِها، وتعزيز مساهمات الهجرة والمهاجرين في التنمية المستدامة. وفي حال تمّ التوصُّلُ إليه، سيكون أوّلَ اتفاقٍ حكومي دولي بشأن الهجرة.

وأمّا الاتفاقُ الثاني وموضوعُه اللجوء، فسيُعْنَى بوضع القواعد والآليات المناسبة الكفيلة بالاستجابة الدولية لتحرُّكات اللاجئين الكبيرة أيْ الحالات الطويلة الأمد والمُستَجَدّة. كما سيُعْنَى بوضع برنامج عمل يعتمد على الممارسات الجيدة والنماذج الحسنة من جميع أنحاء العالم، ويحدّد تدابير معيّنة يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الدول اتّخاذها عساها تُؤَمِّن وصولَ اللاجئين بشكل أفضل إلى فرص الصحة والتعليم وسُبُل كسب العيش، والاندماج في المجتمعات المضيفة لهم منذ البداية.

وممّا يطرحه هذا الميثاق على نفسِه أيضا، ضبط طرُقٍ ملموسة يمكن من خلالها دعمُ الحكومات المضيفة عند مُواجهةِ تحركات كبيرة للاجئين ووضعُ نُظُمٍ لتشارك المسؤولية لكي لا تتحمّل هذه الحكومات العبء وحدها. ومن ذلك ترتيبات احتياطية وترتيبات شراكة لنشر الخبرات الفنية، وتحرير احتياطيات التمويل، وتفعيل حصص إعادة التوطين.

ومتى نظرنا إلى فَحْوى هذا الميثاق بانَ لنا إسهامُ التونسيين في بلورة التشريع الجديد بفضل أمثلة التطوّع وما أبدعوه من أشكال الإيواء والإدماج ورعاية اللاجئين المتدفقين من القطر الليبي عام 2011.

ومتى نظرنا إلى رهانات هذا الميثاق، بَدَا لنا أنه سيكون ثاني أهمّ مُقرَّرٍ دُوليٍّ بعد اِتفاقية حماية اللاجئين التي عرفت النور يوم 28 جويلية 1951 ومكّنت وقتَها أكثر من 50 مليون بشر، مِن أنْ يُعيدوا بناء حياتهم واستئناف طريقهم إلى المستقبَلِ.

الحرقة والحراقة ورثة أوروبية قديمة

بقلم المختار المختاري

منذ أزمنة سحيقة مثلت تونس لدى عوام الأوربيين ومنهم حتى البورجوازية الصغيرة بعد تكونها واستقلال رأس مالها النسبي عن الإقطاع بعد الثورات الصناعية وعلى رأسها الثورة الفرنسيّة. وتخصيصا منذ خواتيم 1800 قبيل وأثناء وعلى إثر التوقف المشكوك للقتال في الحرب العالميّة الأولى تدفّق بشكل كبير مقارنة مع تعداد سكان الإيالة التونسية عدد غفير من المهاجرين أغلبهم سريين بمعنى اليوم في لسان الشارع التونسي (حارقين) من شواطئ أوربا المطلة على البحر المتوسط وحتى من غيرها كالبريطانيين مثلا.

وحتى يكون لكلامنا معنى علمي نسوق لكم إحصاء قام به الدكتور إبراهيم الشريقي سنة 1953 ضمن دراسة متكاملة بمقاييس عصرها وأيامها العلميّة. وهو العضو بالمجمع العلمي الأسيوي أخصّائي شؤون البلاد العربية والإسلاميّة الاجتماعية والاقتصادية في ذلكم التاريخ. هذه الإحصائيّة التي تبرز الكمّ الهائل من المهاجرين وأغلبهم (حارقون) اللذين تكدسوا على تراب تونس.

*الفرنسيون: 165.000 ألف نسمة / *الإيطاليون: 76.000 ألف نسمة / *مالطيون: 6.500 ألف نسمة / *يهود منحدرون من أصول مختلطة منها التونسيّة: 70.000 ألف نسمة / *الأصليون من سكان البلاد: 3180.000 ألف نسمة من الغالبية الإسلاميّة.

ليكون التعداد العام: ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة سنة 1953.

ولعبت هذه الجالية أدوار رئيسة في قدوم الاستعمار إلى تونس من خلال ما كدسته من التجارة والحرف التي جاءت بها ومعها ومنها ما لا يزال شاهدا على تلكم الأيام كمهنة (الروبا فيكيا = فريب اليوم) و(البلومبيه = لحام) وغيرها كثير ويحمل تسميات رغم تحريفها لتكون سهلة النطق في السن التونسيين الأصليين إلا أنها بقيت بدلالاتها الأصلية في اللغة الأصل إذا ما تمعننا نطقها الصحيح.

ولكن قدم مع هؤلاء العوام من الفقراء (الحارقين) من أوربا أيضا جمع من أصحاب رأس المال الصغير الذي من خلالها أسسوا شركاتهم ومصانع بسيطة تطورت بشكل سريع نظرا للإبهار الذي أخذ لبّ التونسيين الغير متعودين على تلك الخدمات والسلع وأيضا لتساوي الفقر بالفقر القادم حيث كان الجميع يسكن ويتفاعل ويختلط بشكل يجعلهم أكثر التصاقا مع سكان الحواضر وأهمها تونس العاصمة وسوسة وصفاقس وبنزرت. وبعض شواطئ الساحل والوطن القبلي.

ليكون لهم بعد تكاثر نزوحهم (حراقة أوربا) فعل وقوّة تدخّل سياسية وجنوا منه العديد من الفوائد والامتيازات المالية الاقتصادية المؤثرة حتى كان كما أسلفنا وجودهم أهمّ العناصر التي وجهت الاستعمار إلى تسريع تدخله العسكري واحتلال تونس.

هذا الاستعمار المباشر الذي دمّر بقدر ما بنا أسس المجتمع ليس فقط السياسية والربط العلمي من خلال التربية التي كرست نموذجه على أنه الرائد القويّ الذي لا يحتذي غيره الشيء الذي مس الشخصية التونسية في عمقها وهذه الأرضيّة كانت تقتصر على هذه الحواضر التي يتمركز فيها الاستعمار بينما بقي الريف والقرى في مأمن نسبي نظرا لقلّة التمدرس واقتصار أهلها على التعليم الزيتوني والكتاتيب التقليدية. وغالبيتهم من ذوي المهن الفلاحية التي تبعد الأبناء عن مقاعد الدراسة ليكونوا حطب الأرض.

لكن بعد ما يسمى استقلال الذي خلّف ورائه الاستعمار الاقتصادي الذي يربط اقتصاد تونس باقتصاد المستعمر ومن ثمة ما يسمى السوق العالمية بكامل أزماتها وتحولاتها وزلازلها التي كابدتها تونس الناشئة والتي في طريق النمو الطويل. حتى تكون ومن خلال المستعمر الذي خرج من الحرب العالمية الثانية مدمرا نمط الهجرة الطوعية في الظاهر لكن في باطنها دفع وإغراء لتستقطب ليس فقط اليد العاملة الرخيصة بل وحتى الدفعات الأولى من أصحاب الإبداعات الفكرية والعلمية. ليكونوا المثال الذي أسس لفكرة ومشهد وحلّ (الحرقة عبر كل الأزمنة بعد أن أغلقت أوربا التي رأت في المهاجرين من أوربا الشرقيّة القاعدة الأكثر إفادة بحكم نسبة التعلم العلمي والفكري والإبداعي الذي نشؤ عليه وفيه أضف إليه رخص التكلفة وقرب العقليات والتقاليد وقلة الطلبات والتوازي في الديانة الشيء الذي يبعد شبح أسلمه أوربا.

أضف إلى كلّ ذلك حالات الكبت السياسي والطبقيّة التي تتعمّق بشكل متسارع نتيجة ما سبق ذكره من العوامل الاقتصاديّة المترابطة مع المستعمر والتي كوارثها في تصاعد مستمرّ ومؤثّر حتى في الحياة الخاصة الأسريّة التي ليس فقط تفككت بل انقلبت معاييرها وشروطها الأخلاقية إلى درجة الانحلال الكلّي بنسبة كبيرة وخطيرة. مما أنتج تطورا على مستوى نوعيّة الجريمة أصبح أكثر من خطير خصوصا بعد انتفاضة 17/14 جانفي التي رمت بثقلها وبأهمّ عنصر مستقبل البلاد إلى البحر وقوارب الموت حتى ملّ سمك وحوت البحر من لحم (التوانسة والتونسيات) الهاربين من جحيم ليس فقط البطالة والأفق المسدود بل وأيضا نمط العيش والأمان العام وليس بمفهوم الأمن العام. طبعا هذا الغلق المبرمج والوضع الخاص ليس فقط بتونس بل بعموم الأقطار العربية والإفريقيّة التي لم تفكّ الارتباط. كان وسيظلّ الدافع الذي يرمي بشبابنا إلى ابتكار طرائق الهجرة السريّة بكل أشكالها لنصل إلى قوارب الموت اليوم. كحلّ حينيّ لا يزال عمليا لمن ينجوا من الموت. وهذه القوارب لا تحمل فقط الشباب الذي عجز عن إيجاد عمل من اللذين لم يكملوا دراستهم بل وأصحاب الشهائد من اللذين أقصوا بأشكال وتبريرات عديدة ليجدوا في الضفة الأخرى الأرضيّة لدمجهم واستغلال مهاراتهم من خلال القاعدة التي يتعامل بها الأوربي وهي منح الفرص كاملة وتوفير أسباب النجاح قبل حتى بداية العمل. بينما في بلادنا وباقي البلدان التي بنت ورهنت مستقبلها في حلقة الوراثة والتوريث منها الإداري وحتى العلمي وحتى الأدبي فهذه العائلة عائلة علم وهذه متفقهة في الدين أو الأدب والأخرى في الطبّ وغيره من الإجرام زد عليه تفشي الرشوة والمحسوبية والوصاية واستغلال النفوذ للصالح الشخصي وغيره من المعلوم المكشوف والذي يمثّل أرضيّة وأساس الفساد الذي استشرى ويستشري أسرع من النار في الهشيم بعد عودة الآلة القديمة التي وجدت في العائلات السياسية غطاء ومنهاجا جديدا ثوريا لتركيز سلطانها بمفاهيم ما بعد انتفاضة 17/14 جانفي كلّ هذا دفع ويدفع وسيظلّ يدفع بشبابنا إلى خلق وابتكار واصطياد كل ممكن للظفر بحرقة الأحلام نحو بلاد الحريات (حريّة العمل، حريّة الحياة الشخصيّة، حريّة التفكير والابتكار، حريّة التحرك). جملة من الحريات التي بسببها وبسبب انعدامها في أوطانهم يقبل بالموت أو الظفر بها ولو لبعض عمر. يتمكن من خلاله من تأسيس بعض من أحلامه ويقبل بكل المآسي التي يعيشها والتمييز والاستعباد والاستغلال الذي سيلقاه فالواقع غير ما يروج له في سينما ومسلسلات هذه البلدان التي لا تقبل بغير عبد واستعباد مقنع ومغلف بزينة الديمو – قراطيّة.

وما يتصوره الحارق رفاهة مثل السيارة وبعض مظاهر القشرة التي يتصورها هي الحداثة لباسا كان أو بعض أوروات هي في الأصل وعند من قدم من أرضهم عائدا بها في نزهة استعراضيّة بعد تحصيله أوراق الإقامة الظرفيّة زمنيا هي في الأصل ضروريات العصر ولم تعد كماليات لكنها مؤثرة لدى فاقدها لذلك هو يحمّس ويؤثر سلبا حيث يقوم بإغراء من في نفسه بعض حلم ليكون فأر المصيدة القادم.

في إطار الشراكة بين مجموعة التطوع المدني وجمعيتي:

إطلاق منصّة تعنى بالحوكمة المحلية

نظّمت كلّ من جمعيتي ومجموعة التطوع المدني بتونس يوم الجمعة 15 ديسمبر 2017 في إطار مشروع نحن نحكم ندوة لإطلاق منّصة الكترونية تعنى بتفسير مفاهيم الحوكمة المحلية ومتابعة أخبار آخر الجمعيات التي تنشط في هذا المجال.

يمتد مشروع نحن نحكم 3 سنوات ويموّله الاتحاد الأوروبي بميزانيّة تساوي 200 ألف أورو. وتتولّى تنفيذه مجموعة التطوّع المدني مع شركائها من تونس، ليبيا، فلسطين والأردن. يهدف المشروع إلى دفع مشاركة منظّمات المجتمع المدني في إصلاح العمليّات السياسية وتحسين دورها الرّقابي عبر برنامج شامل لبناء القدرات، كما يحاول المشروع دعم منظّمات المجتمع المدني للمساهمة وللتأثير على إعداد الأجندة التّنمويّة فيما بعد 2025 في البلدان الأربع المعنيّة بالمشروع (الأردن، ليبيا، فلسطين، تونس) والتي تسجّل مؤشّرات ضعيفة على مستوى الحوكمة وخاصّة فيما يتعلّق بالمساءلة ونجاعة العمل الحكومي.

في تونس انطلق هذا المشروع باختيار مجموعة من الجمعيات التي تعمل في مجال الحوكمة المحلية وتمويلها من أجل إنجاز مشاريع في الجهات التي تتواجد فيها. ولضمان متابعة التدريب على مفهوم الحوكمة قرّر القائمون على المشروع تعزيز مفهوم الحوكمة الالكترونية من خلال التواصل والمشاركة على موقع افتراضي تفاعلي على الانترنت يتمثل في منصّة نحن نحكم. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه المنصّة تهدف إلى:

توفير آلية للحوار بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول الحكم الرشيد والديمقراطية والإصلاحات السياسية.

ضمان تشارك وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين منظمات المجتمع المدني في البلدان المستهدفة من خلال التفاعل المباشر والوصول إلى الموارد اللازمة لعملهم.

أما فيما يخصّ الندوة التي انتظمت بهدف إطلاق هذه المنصّة فقد افتتحت بثلاث كلمات ترحاب ألقاها كلّ من ممثلي الاتحاد الأوروبي وجمعيتي ومجموعة التطوع المدني وشددوا جميعا على أهمية هذه الشراكة في ضمان منصة الكترونية جيدة من حيث الشكل والتقنية والمضمون. ثمّ تم فيما بعد شرح كيفية التعامل مع المنصّة وتبسيط طريقة استعمالها وهي متكونة أساسا من بوابات كبرى تتفرّع عن كلّ واحدة منها مواضيع عديدة ونستعرضها فيما يلي:

التعلّم: مجموعة من المصادر (المقالات-الفيديوات ...) التي تبسّط الكثير من مفاهيم المتعلقة بالحوكمة

العرائض: مجموع من العرائض التي تمثل آليات ضغط ومناصرة لقضايا متعلقة بالحوكمة المحلية

مكتبة معلومات: مركز موارد يحتوي على وثائق تساعد على ترشيد الحكم المحلي في البلدان الأربع المعنية بالمشروع

المشاريع :قاعدة بيانات لمختلف المشاريع التي ينجزها شركاء مشروع نحن نحكم

آخر الأخبار: لمحة عن آخر أنشطة الجمعيات الناشطة في مجال الحوكمة المحلية

شهدت الندوة أيضا مجموعة مداخلات استعرض من خلالها شركاء مجموعة التطوع المدني المشاريع التي أنجزت في إطار برنامج نحن نحكم وفيما يلي تذكير بها:

مؤسسة أثر للبحوث والتنمية بقفصة: مشروع مخبر السياسة ويهدف إلى دعم قدرات الباحثين الشباب في تحليل السياسات العامة وصياغة الورقات السياسية المتعلقة بمشاكل الحكم الرشيد ومكافحة الفساد

منتدى الشباب لثقافة المواطنة بالقصرين: مشروع سفراء الديمقراطية ويهدف إلى تبسيط مفاهيم الحكم الرشيد والديمقراطية التشاركية لدى القادة الشبان والناشطين في ولاية القصرين.

جمعية حق ومواطنة بتطاوين: مشروع «المواطنون يشاركون في الحوكمة المحلية الشاملة في المنطقة » والذي يهدف إلى التعريف بالمفاهيم الأساسية والعملية للحوكمة المحلية على المستويين المحلي والجهوي من ناحية وتجميع مختلف الفاعلين العموميين ومنظمات المجتمع المدني من أجل التشاور وبناء ميثاق موحد حول أساليب الحوكمة في الجهة.

جمعية المواطنة والتنمية بحفوز: مشروع «فلنحكم حفوز» والهدف منه التعرّف على الأساليب الجيدة للحوكمة المحلية وتطبيقها على أرض الواقع كذلك تعزيز مشاركة المجتمع المدني والشباب والمرأة بحفوز في اتخاذ القرار.

جمعية إرادة للتنمية بالقصر: مشروع «متابعة إنجاز المشاريع المبرمجة في قوانين المالية» والهدف منه تكوين مجموعة 25 مواطنا من أجل اكتساب أساليب متابعة وتقييم نسب تقدّم المشاريع العمومية المبرمجة.

جمعية إرادة للتنمية بتوزر:»مشروع نظام المعلومات الجغرافية للجباية المحلية « ويرنو هذا المشروع إلى وضع بنك معلومات ونظام معلومات جغرافي على ذمّة الهيئات الإدارية مما يسهّل عملية متابعة كلّ ما يتعلّق بالجباية بولاية توزر.

المنتدى التونسي لتمكين الشباب: مشروع بعنوان شباب من أجل التنمية في المناطق الريفية بولاية منوبة ويعمل على تطوير مهارات مجموعة من الشباب في المناطق الريفية بمنوبة من خلال سلسلة دورات تكوينية وورشات عمل بكل من منزل حبيب، برج النور، برج العامري، طبربة.

في الختام شهدت فعاليات الندوة 3 ورشات عمل اهتمت بمواضيع التعلم الالكتروني من خلال المنصّات وأهمية التقاسم وتشبيك العلاقات وأيضا مفهوم المواطنة الإلكترونية ومدى انخراط المواطن التونسي فيها.

كتاب «المصير» للمؤلِّفيْن محمد الشيباني وشكري المبخوت:

تثقيفُ النّاشئين في حقوق اللاّجئين .. وتعميقُ التفكير في الكرامة كشرط إنساني للبشر أجمعين ...

بقلم عبد اللطيف حداد

في مؤسسة عريقة للتربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها مثل المعهد العربي لحقوق الإنسان الذي يَدأبُ سنويا على إصدار مئات المنشورات بين ما هو طباعي ورقي وما هو افتراضي إلكتروني، لا يُمثل إصدارُ كتابٍ أو إعادةُ إصداره حدثا استثنائيا. لكن ومع كتابٍ مثل «المصير» لمؤلِّفَيْه محمد الشيباني وشكري المبخوت، فإنّ الأمرَ لَيدعو، لأسباب سنأتي عليها لاحقا، إلى أكثر من وقفة مع الكتاب وصاحبيْه، وهما اللّذان بادرَا سنة 2014 إلى إصدار كتابهما في طبعة ثانية مَزيدة ومُنَقَّحَة عن طريق المعهد العربي لحقوق الإنسان بدعْمٍ من مَكتب المُفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس.

«المصير» سيناريو تعليمي لحقوق اللاجئين

»المصير» هو كتابٌ من تأليف مشترك لمحمد الشيباني وشكري المبخوت وكلاهما حاصلٌ على دكتوراه الدولة في الآداب واللغة العربية، الأول أستاذٌ محاضرٌ بكليّة الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس فيما الثاني صاحب الروايتيْنِ التونسيتيْنِ الشهيرتيْنِ «الطلياني» و»بافندا» خطة أستاذ تعليم عال بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة بعد أنْ شَغل في فتراتٍ سابقة خطّة عميدٍ لكلية منوبة فرئيسٍ لجامعتها. وبقدْر ما تُثيره الصفة العلمية والخطة الوظيفية للمؤلِّفَيْنِ كليهما من تساؤلات حول الدوافع التي حَدَت بهما للتصنيف في هذا الموضوع والمسالك التي جاءا منها إليه، فإنّ فَحْصَ سيرةِ الرّجُليْنِ بما فيها من أبعادٍ علميةٍ وحقوقيةٍ ونقابيةٍ ونضاليةٍ تُبدي لنا من الأجوبة ما يُشفي غليل السائل ويُبدّد كل ما قد يُسارع إليه من انطباع بعدم التناسب بين المؤلَّف ومؤلِّفَيْه.

الكتابُ تثقيفيّ تربويٌّ مُبَسَّطٌ في مجال حقوق اللاجئين، مُوَجَّهٌ إلى الفئة العمرية بين 12 و 16 سنة. جاء في طبعة أنيقة تَعُدّ 79 صفحة من الورق الصقيل، صَمَّمَ مادَّتَها وأخرجَها بمواصفات عالية الجودة، فقيدُ الأسرة التربوية بصفاقس أستاذ الفلسفة المعروف المنجي شعبان. أمّا المادّةُ فتكاد أنْ تكون جديدة إذْ المراجعاتُ والتعديلاتُ والإضافاتُ والخلفيةُ التي حكمتها تجعل الطبعة الثانية أبعدَ من الزيادة والتنقيح كما يَجْرِيان في سائر المؤلَّفات مَهْمَا كان مَجالُها وتخصّصُها. فالتغييرُ الحاصلُ في الطبعة الثانية -الأولى صدرت في 2005- تَمَثَلَ في إعادة هيكَلَة لمُجمل المادة بحيث انتظمت في قصّة نامية تَمُوَّ حياة اللاجئ من لحظة الابتعاد القَسْري عن الوطن [المحور الأول من الكتاب: فجأة أصبح وطني حقيبة] إلى لحظة الاستقرار بوطن ثانٍ ريثما تتوفر شروط العودة إلى الوطن الأم [المحور السادس والأخير: سنرجع يوما...]. أمّا الواسطة السردية فتشدُّها أربعةُ محاورَ: الثاني: بحثا عن خيمة، والثالث: هنا خيمتنا .. فأين حقوقي؟، والرابع: حتى لا تُغتالَ البراءة مرة أخرى، فالخامس: تونس خيمتنا .. تونس مأوانا.

وعندما تكون القصّةُ عجينةً بين أيدي خبيريْن بالسرد وحِيَلِه وأسرار صناعته، فكُنْ متأكداً أنّ العجينة ستكون طيّعة وأنّ شيئاً من الخمير يَكفيها لتَنْبَثَّ في أرجاء القصّة حياةٌ تأسرُ الناشئَ وتجذبُه بتشويقها الخاصّ بها والمُختلِف عن أشباهه في كل أنواع القصص: فرار أمين من كابول إلى باكستان ص18/19 و 31/32 ونجاة «رانا» السريلانكية ذات الثلاثة عشر ربيعاً ربيعا بعد رحلة أهوال أوصلتها إلى الهند على قارب مكتظّ بالفارين من حجيم القصف ص21. وعلى هاتيْنِ القصّتيْنِ في انقلاب الحال وفظاعة المآل ثم في انفتاح الآفاق واتقاد الآمال مع كل ما يُثيرُه ذلك في قارئها من المشاعر الجيّاشة والحس الإنساني المرهف والعميق، على هاتيْنِ القصتيْنِ إذن قِسْ بقية الحكايا لجوناثان من سيراليون ص51 وحاتم من السودان ص53 وتومي من موزمبيق ص67 وجون من جنوب السودان ص69 ومحمد مختار من الصومال ص70 وحميد من فلسطين ص.75/76

هكذا اشتقّ المؤلفان مادّة الكتاب مِن رَحِم وقائع اللجوء وتجربته المريرة العابرة آلامُها للشعوبِ والقومياتِ والجغرافياتِ. كأنما أريدَ للمُعايشة التي من صميمها نشأ الكتابُ، أنْ تكونَ هي بذاتها سبيلُ الناشئة في تقبّله وتأثيثه في مختلف التمارين والإنتاجات التي طُلبَت إليهم فيه : من الجواب البسيط بنعم أو لا، إلى وضع العلامة المناسبة، إلى تعمير الخانات الفارغة بالجواب بالكلمة المطلوبة، ومنها إلى ما هو أرقى في الإنتاج ككتابة فقرة تتضمّن رأيا مُعلّلا أو إنشاء رسالة أو مقال صحفي أو قصّة، بها يكتملُ تبادلُ الأدوار بين المؤلِّفِ والقارئ فإذا هما بين باثٍّ ومتقبّل حتّى تمّحيَ الحُدودُ بينهما أو تكاد. فيتدرّب الطفل على القراءة الأخرى التي تنأى به عن الانتظار والاستهلاك والتسليّ وتجعلُه قارئا بنفسه لنفسه متحمّلا مسؤولية تعلّمه. أليست هذه هي بذاتها بيداغوجيا الإدماج التي يكفّ فيها المعلّمُ عن اِحتكار «المُهمّة» فاسِحاً المجال أمام المتعلّم ليصنَع السيناريو التعليميَّ الخاصَّ به ويُخرجَه على النحو الأنسب لتعلّمه ؟

تنويعٌ في المُحتويات والتمشيات والأدوات

ولا تقتصرُ مزيّةُ الكتاب في طبعته الثانية على هيكل القصّة النامية وبيداغوجيتها فحسبُ، بل فيه من المحتويات والأدوات التعليمية ما يُدنيه من غايته التربوية والتثقيفية بكل يُسرٍ. ففيه على القصص تنويعاتٌ سرديةٌ كالسّيَرِ والشهادات واليوميات والرسائل، وفيه ما يُغني القصّة بالمعلومة التي تُضيء زوايا وأبعاداً تتعلّق بالمفاهيم والتشريعات والمنظمات والتواريخ والشخصيات وخرائط البلدان المُتَّصِلِ جميعُها بعالَم اللجوء. وقد تفرّقت هذه المعلومةُ المكثفةُ والمتنوّعةُ على عديد الأبواب مثل «ثقافتك الحقوقية» و«كلمات» و«كلمات ومعان» و«هل تعلم؟» و«صورة وتعليق» و«صورة وقول» و«صورة وحقوق» و«تعريف» و«مقارنة» و«من أقوال اللاجئين».

وإلى ذلك اِزدانَ المؤلَّفُ باثنتيْنِ من غُرر القصائد ونفائس الأغاني: الأولى بين محمود درويش ومارسيل خليفة «أحنّ إلى خبز أمّي» والثانية بين هارون هاشم رشيد والرّحابنة وفيروز «سنرجع يوما». كما اِزدان الكتابُ بـ 170 صورة بحساب قصّتيْنِ مُصوّرتيْنِ للأطفال أي بطريقة الكرتون (13) والخرائط (14) وأعلام الدول (15) والشعارات المُمَيِّزة لبعض المنظمات أو المناسبات (06).

وإذا كان النمطُ الغالبُ على هذا الألبوم الضّخم هو الصورة الفوتوغرافية المُعبِّرة على طريقتها عن الحوادث والأحوال والمشاعر، فإنّ المتأكّد لديْنا أنّ المؤلِّفَيْنِ قد عوّلا كثيرا على تعبيرية هذا الخطاب الجذّابِ بألوانه وأشكاله وأضوائه وأمكنته وشخوصه، وقَصَدا قصداً إلى أن يتسانَدَ النصُ والصورةُ في إغناء الدلالات والوظائف تفسيراً وتذكيراً واستمالَةً وإقناعاً وتوجيهاً لفكر الناشئة وتكييفاً لسلوكهم. ولا شكّ أنّ الصورة في حسّ الأستاذيْن الشيباني ومبخوت لم تَعُد تُساوي ألف كلمة كما يقول الصينيون في أمثالهم، بل هي عندهما، في مُخاطبتها الأطفالَ، تُساوي ملايين الكلمات. وعندهما أيضا في مُخاطبة الأطفال، حرصٌ على تنويع التمشيات والأدوات التربوية التثقيفية بما يناسبُ مُتخيَّلَ الطفل ويُنمّي الحافزَ الذاتيَّ على التعلّم ويستدرجُه لتكوينِ رأيٍ واِتخاذ مَوقف. ومن ذلك ذكراً لا حصراً: التعليق على صور لنسج حكاية منها، اِشتقاق اسم المكان للعبور منه إلى مُقابلِه باللسانيْنِ الفرنسي والإنجليزي، وضعُ العلامة في الخانة المناسِبة ومنها إلى الإجابة على أسئلة بانيةٍ لتعريف اللاجئ والملجإ. ومن هذا وتلك إلى صياغة التعريف فيتخطّى الناشئُ وقائعية الواقعة ليقرأها في لغة المفهوم، يُنشئ رسالة الطفلة السريلانكية اللاجئة رانا من الهند إلى طفل عربي فَيُحلُّ مَحلّها في التعبير وفي الضمير.

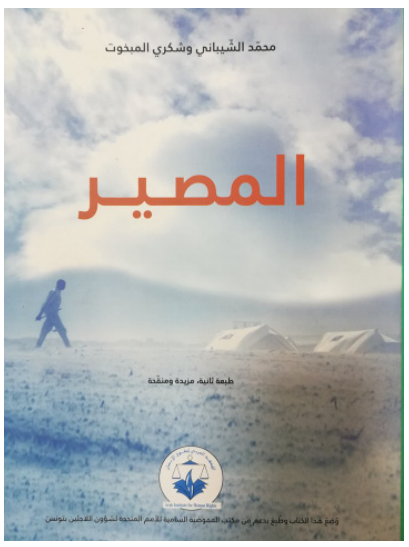

والإنشاء لم يكنْ ضرُوبا في نمط الكتابة ومَقامها فقط، بل كان أيضا من حيث العدد إنشاءً فرديّا وآخر فرقيّا شأن «ورشة التحرير الصحفي» ص30 حيث يُكَوِّنُ الطفلُ مع زملائه مجموعتيْنِ لكتابة مَقالَيْنِ صحفييْنِ تُحَاجُّ المجموعة الثانية منهما الأولى داحضةً قولَها في تبرير التهجير والترحيل .. إلخ. ولا نبالغ إذا قُلنا بأنّ ما تطمح الكتبُ المدرسيةُ إلى تجسيمه من مُقاربات التعليم والتعلّم، قد أوفَى به هذا التأليفُ الحقوقيُّ. فقد تحرّرَ المؤلفان مِن سَطوة المفاهيمِ الحقوقية والنصوص القانونية وكثافة المادة التاريخية، ولم يُذعِنَا لها إلاّ وقد أمسك الطفلُ بقيادِ الكتاب واِنفتحتْ له مِن مساراته الفكرية والوجدانية والاجتماعية ما يَسمح له بمُعالجة مادتِه وهيكلتِها والسيطرةِ عليها ذهنيّا لاستخدامها في الوضعيات المُناسبة.

محمد الشيباني وشكري المبخوت اثنان في واحد

وَحْدَه الذي لا يعرف محمد الشيباني وشكري المبخوت، قد يتعجّبُ من هذا «المصير» الصادر عن المعهد العربي لحقوق الإنسان في نسخة أولى سنة 2005 وثانية سنة 2014 .. أمّا الذي يعرف مَن هما وفي أيِّ دُروب اِجتمعا وعلى أيِّ قضايا وقيمٍ اِلتقيا، فإنه يَجدُ هذا التأليفَ المشتركَ شيئاً مِن صميم مَسارهما العلمي ومَرجعهما القيمي. وكيف لا يكون الأمرُ كذلك، والأعمالُ المشتركَة سواءً على الصعيد البحثي الأكاديمي أو على الصعيد الحقوقي يتناسلُ بعضُها من بعضٍ؟ اُنظرْ إلى كتاب «السياسة القومية للغة العربية» الذي ألّفه كلاهما مع الأستاذ الجامعي والشاعر خالد الوغلاني والصادر سنة 2010 عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو اُنظرْ إلى ترجمتهما والأستاذ سيف الدين دغفوس كتاب «الناجون من التعذيب: الصدمات وإعادة

←

عين على ..

اليوم العالمي للمُهاجرين

18 ديسمبر

في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2000، أعلنت الجمعية العامة يوم 18 كانون الأول/ ديسمبر من كلّ عام، يوما دوليا للمهاجرين الذين ما فتئت أعدادُهم تتزايدُ وتأثيرُهم يَقوى في مختَلِف مناطق العالَم. وقبل عشر سنوات وتحديدا في 18 ديسمبر 1990، كانت الجمعية العامة قد اعتمدت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسَرِهم.

ويُعَدُّ إقرارُ هذا اليوم والاحتفال السنويّ به، اِلتفاتا لظاهرة الهجرة بكلّ تعقيداتِها وإكراهاتِها وتكاليفِها ومُضاعفاتِها ومَخاطِرِها ومَسْعًى يهدِف من ناحية إلى تثمين الهجرة الدولية وفوائِدِها المحتَمَلَة لبلدان المنشإ وبلدان المقصد سواء من حيث الدّخل أو الإنتاجية أو التكامل، ومن ناحية ثانية إلى حماية حقوق العمّال المُهاجرين وجعلهم بمنأى عن كلّ مظاهر الاستغلال والمَيْز والتهميش وسوء المُعاملة.

التأهيل» الصادر سنة 2000 .. بل إنّ التشاركية التأليفية تمتدّ إلى ما هو أبعدُ في الزمن حيث كان الرجلان ضمن فريق الترجمة التابع للمعهد العربي لحقوق الإنسان ودَأبَا على ترجمة ثنائية لأعداد من النشرية الإخبارية «راصد حقوق الإنسان» ومقالات عدّة من «المجلة العربية لحقوق الإنسان» التي يُصدرها المعهد العربي منذ سنة 1994. ولا شكّ أنّ التشارك في الكتابة والتصنيف لم يتسنّ للباحثيْن لولا الالتقاءُ على مُشتركات في المعرفة والواقع ورؤيتُهما للمثقف كما يجب أنْ يكون مُتحرِّراً مِن أوهامِه وسُجونِه، مثقفٍ من أولئك المثقفين الذين «لا تنطلي عليهم ألاعيبُ النظام الكائن أو الذي سيكون ولا يتنازلون لميكانيكيّي الإيديولوجيات الزائفة والعقائد الجامدة» كما يقول شكري المبخوت نفسه في مقاله «كونوا واقعيين أُطلبوا المستحيل / شذرات الثورة» المنشور بمُدوّنته «الحاشية والمتن» بتاريخ .29/08/2011

يرى الكاتبُ دائماً ما يُريد ...

إنّ مزايَا هذا المُصنَّف الحقوقيّ ذي الخاصية التربوية والتثقيفية عديدةٌ منها وُلُوجُه عالَما غريبا عن أطفالنا لارتباطه بمآسٍ لم يَعشها أغلبُهم واستدراجُهم لتمثّل ذلك العالَم من مدخل حقوق الإنسان. ومنها البيداغوجيا المُتوخّاة في الكتاب المُوقَّعَة على مُتَخيّل الناشئة ووجدانهم، المُنعتقة من إسار المعرفة التقليدية واحتكارياتها. ومنها أيضا اِنفتاح الطبعة الثانية على تجربة اللجوء التي شهدتها بلادنا سنة 2011 والإلماع إلى إنجازاتها المبدعة وآلياتها المبتكَرَة ليستخلِصَ أطفالُنا مجالات التقاطع بين تجربة شعبهم والتجارب الإغاثيّة الأخرى عبرْ المنطقة العربية والعالَم.

لكنّ أهمّ مزية عندي تظلّ هي ما مَيَّزَ هذا الكتاب من استباق واستشراف معا:

أمّا الاستباقُ فيتمثّل في دراسة ظاهرة تُعاني في بلادنا وفي معظم المنطقة العربية من فراغٍ قانونيٍّ ومؤسساتيٍّ، ولم تُدْرَس إلاّ بعد الاصطدام بها في الواقع. وفي هذا السياق يقول السيد لزهر جويلي، قاضٍ وباحث في تاريخ العالَم المتوسطي وحضارته، خبير في سياسات السكان والهجرة لدى الجامعة العربية ولدى اليونيسيف والمعهد العربي لحقوق الإنسان: «لم تُطرَح مشكلةُ الهجرة واللجوء في تونس بشكل جدّي كظاهرة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية وقانونية بالأساس إلاّ حديثا، وتحديدا مع أحداث الثورة الليبية من خلال موجة لجوء آلاف الهاربين من جحيم النزاع المسلح الدائر بالبلاد سواءً من الليبيين أو الأفارقة أو غيرهم من ذوي الجنسيات المتعددة ومن كل القارات تقريبا» – من دراسته «النظام القانوني للّجوء و الهجرة في التشريع التونسي» الواردة بكتاب صادر عن المعهد العربي لحقوق الإنسان حول تجربة الإغاثة بالجنوب التونسي، سبتمبر .2013

وأمّا الاستشرافُ، فيتمثّل في توفير المؤلِّفيْن منذ العام 2005 لمَرجعٍ مُبسَّطٍ لا تقتصر أهميتُه على سدّ الفراغ المشار إليه فحسبُ، بل هو إلى ذلك ساعَدَ على بناء جُزءٍ من تلك الطاقات الشبابية التي رأيناها على المَعابر وداخل مُدن الجنوب التونسي خاصة تَنْحَت بهَبّتها الميدانية ومبادراتها التضامنية، أروعَ الدروس الإنسانية. فالكتابُ أنارَ السبيلَ أمام مَن اطَّلَع عليه من الأطفال اليافعين ليكونوا إبّان موجة اللجوء التي شهدتها بلادُنا وهم في تمَام شبابهم، بصدد تحويل تمَثُّلاتهم الحقوقية إلى سلوكات وأعمال ميدانية.

قبل تلك الموجة بسنواتٍ ستٍّ رأى الشيباني ومبخوت في ما انفَتَحَ لهما من آفاق التفكيرِ في قضايا التهميش والإقصاء ودَحْضِها بإدماجٍ قائمٍ على حقوق الإنسان لكل الفئات الضعيفة والمُهدَّدَة، رأى كلاهما شيئا مّا سينبلجُ في غد تونس والمنطقة كلّها. مَن قال بأنّ الكاتب لا يرى ما يُريد ؟ !

التسليم الرسمي لوثيقة حول «الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة للأمم المتحدة»

استقبلت الاخت نعيمة الهمامي الامينة العامة المساعدة للاتحاد العام التونسي للشغل، المكلفة بالعلاقات العربية والدولية والهجرة، يوم الاثنين 29 جانفي بمقر الاتحاد السيد دييغو زرِّيلا المنسق المقيم لمنظومة الامم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية بتونس وسلمته رسميا، بوصفها المنسقة العامة للشبكة النقابية للهجرة لبلدان البحر المتوسط وبلدان جنوب الصحراء، وثيقة المناصرة التي اعدتها لجنة القيادة بالشبكة والتي تتضمن تشخيصا للوضع الحالي للهجرة ومقترحات عملية لتجسيم حقوق المهاجرين على ارض الواقع بهدف ادماجها في «الميثاق العالمي للهجرة الامنة والمنظمة والمنتظمة» الذي بلغت المشاورات الدولية في شانه مراحلها الاخيرة قبل المصادقة عليه في شهر سبتمبر القادم واعتماده كوثيقة اممية مرجعية في مجال حوكمة الهجرة الدولية.

وطلبت الاخت الامينة العامة المساعدة المنسق المقيم لمنظومة الامم المتحدة بتونس ابلاغ وثيقة المناصرة للسيدة لويز اربور،الممثلة الخاصة للامين العام للامم المتحدة في مسائل الهجرة الدولية والامينة العامة للندوة الحكومية حول الهجرات الدولية والتي تنسق حاليا المراحل المؤدية الى اعتماد الميثاق العالمي المذكور خلال الندوة الحكومية القادمة.

وبهذه المناسبة، قدمت الاخت نعيمة الهمامي لضيفها الذي كان مصحوبا برئيسة مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس، بيانات مفصلة حول ظروف نشأة الشبكة النقابية للهجرة في بلدان البحر المتوسط وبلدان جنوب الصحراء وهيكلتها والمنظمات النقابية التي تتركب منها وعددها 21 تنتمي الى 16 بلد في كل من جنوب اوروبا وجنوب الصحراء وبلدان المغرب العربي، مذكرة في هذا السياق بالتحركات التي بادرت بها الشبكة في التحسيس بخطورة المعالجات الامنية للهجرة وبالماسي التي افرزتها الهجرة غير النظامية وبضرورة الدفاع عن حقوق المهاجرين كجزء من المنظومة الكونية للدفاع عن حقوق الانسان.

كما تعرضت الى الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد العام التونسي للشغل بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات النقابية والاممية الدولية في مجال صيانة حقوق المهاجرين التونسيين والاجانب والدعوة الى تطوير التشريعات الوطنية لتتماشى مع روح الدستور التونسي الجديد ومع بنود الاتفاقيات المرجعية الدولية.

وعبر السيد دييغو زورِّيلا من ناحيته عن تقديره الكبير للشبكة النقابية لبلدان المتوسط وبلدان جنوب الصحراء ملاحظا انه سيسعى لكي يقع اعتماد الشبكة في الندوة الدولية الخاصة بالميثاق العالي للهجرة وبالدورالدولي والوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، واشاد في هذا المجال بمقترح الامين العام للاتحاد تنظيم حوار وطني حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية معبرا عن استعداد المنظومة الاممية بتونس لدعم هذا المقترح.

هذا وقد كانت الامينة العامة المساعدة الكلفة بالعلاقات العربية والدولية والهجرة مرفوقة بوفد عن القسم يضم الاخوين محمد البكاي و حبيب اللويزي و الاخت زبيدة نقيب وبممثل منظمة فريدريك ابارت بتونس السيد سامي العدواني التي تربطها علاقات تعاون وثيقة مع الاتحاد وتدعم انشطة الشبكة النقابية لبلدان البحر المتوسط وبلدان جنوب الصحراء.

قاموس اللجوء

هناك أنواعٌ عديدة من المُستضعَفين حول العالَم، ممّن يُشرَّدون قسْرا، إلاّ أنّ أمرا واحدا يجمعها جميعا: ففي كل دقيقة، يفرّ ثمانية أفراد من الحرب والاضطهاد والإرهاب تاركين واراءهم كل شيء.

لو هدَّدَ نزاعٌ أسرتك، فما أنت فاعل؟ هل تبقى وتُعرِّض أرواح أفرادها للخطر؟ أمْ تحاول الهرب، مُخاطِراً بتعريضهم للخطف والاغتصاب والتعذيب؟

بالنسبة للكثيرين، ليس هناك الكثير من الخيارات، حيث لا خيار إلا الاختيار بين السيّء وما هو أسوأ منه.

اللاجئون

هم الأفراد الذين يضطرون لمغادرة ديارهم حفاظا على حرياتهم أو إنقاذا لأرواحهم. فهم لا يتمتعون بحماية دولتهم - لا بل غالباً ما تكون حكومتهم هي مصدر تهديدهم بالاضطهاد. وفي حال عدم السماح لهم بدخول بلدان أخرى وعدم تزويدهم إبّان دخولهم بالحماية والمساعدة، تكون هذه البلدان قد حكمت عليهم بالموت أو بحياة لا تطاق في الظلال، دون الحصول على سبل الرزق ودون أي حقوق.

مُلتمسُو اللجوء (طالبو اللجوء)

غالباً ما يتمُّ الخلطُ بين مُصطلحيْ مُلتمِس اللجوء واللاجئ: مُلتمِسُ اللجوء هو شخص يقول أنه لاجئ غير أنّ ادّعاءه أو طلبه لا يكون قد تمّ تقييمُه أو البتُّ فيه بشكل نهائي.

تسمح أنظمة اللجوء الوطنية بتحديد مُلتمسي اللجوء المُؤهَّلين فعلياً للحصول على الحماية الدولية. أمّا أولئك الذين يتبيّن من خلال الإجراءات المناسبة أنهم ليسوا بلاجئين أو لا يحتاجون إلى أيّ شكل آخر من أشكال الحماية الدولية، فيُمكن إعادتُهم إلى بلدانهم الأصلية.

النازحون داخليا (اللاجئون داخليا)

هم أشخاص أو جماعات من الأشخاص أُجْبِرُوا على أو اضطروا إلى الفرار -دون أن يَعْبُروا حدودا دولية معترفا بها- من ديارهم أو من أماكن إقامتهم المُعتادة، أو تَرْكِها بصفة خاصة بسبب تجنّب طائلة صراع مُسَلَّح، أو حالات لتفشّي العنف، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية، أو كوارث من صنع البشر. ويحتفظ النازحون كمواطنين بكامل حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحماية، وفقاً لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وغالباً ما تطلق بشكل خاطئ تسمية «لاجئين» على الأشخاص النازحين داخلياً.

وتُجمِع التقارير ولا سيّما تلك الصادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أنّ سوريا أصبحت أكبر بلد يشهد موجات نزوحٍ داخليٍّ في العالَم، حيث يُشار إلى أنّ سوريا تجاوزت كلاً من أفغانستان والصومال، مُسَجِّلة 7،6 مليون شخص ، فيما أكّدَ تقريرٌ للاتحاد الأوروبي أنّ العدد تجاوز 9 مليون نازح داخلي. وإلى ذلك مثّلت سوريا أكبر بلدٍ مُصدّرٍ للاجئين الذين بلغوا حتى نهاية العام 2014 ما قدْره 3.88 مليون لاجئ.

عديمو الجنسية

الجنسية هي الرابط القانوني بين الدولة والفرد؛ ويُقصَد بانعدام الجنسية حالةُ الفرد الذي لا يُعتبَر مُواطناً من قبل أيّ دولة. وعلى الرغم من أنّ عديمي الجنسية قد يكونون أيضاً لاجئين في بعض الأحيان، فثمّة تباينٌ بين الفئتين. قد ينتجُ اِنعدامُ الجنسية عن مجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك التمييز ضد الأقليات في التشريعات المتصلة بالجنسية وعدم إدراج كافة السكان المُقيمين ضمن مجموعة المواطنين عند إعلان استقلال دولة ما.

العائدون

هم الأفراد -لاجئون سابقا- الذين قرروا أنْ يَعودوا، عودة طوعية وآمنة وكريمة، إلى ديارهم التي اضطروا إلى مغادرتها قسْراً. ويحتاج الأفرادُ في هذه الفئة إلى الدعم المستمر لإعادة إدماجهم وضمان توفير المناخ المُساعِد لهم على بناء حياة جديدة في أوطانهم الأصلية.

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين [بتصرّف]

عين على ..

اليوم العالمي للاّجئين

20 جوان

في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2001، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتّحِدَة، يوم 20 يونيو/ جوان من كلّ عام يوما دوليا للاجئين، لصرفِ الاِهتمام والتحسيسِ وتعبئة الجهود ضدّ مِحنة اللجوء التي يعيشُها ملايين من البشر.

وتستغلّ المُفوّضيةُ هذا اليوم للقيام بأنشطةٍ وعروضٍ وحلقات نقاش وإطلاق حملاتٍ ضخمةٍ عبْر وسائل الإعلام والاتصال والمنتديات الاجتماعية ترويجاً ليوم اللاجئ وتسليطا للضوء على ظلمة تُطبِقُ على ملايين اللاجئين والنازحين داخليّا، وتلفّ موجات اللجوء المستَجَدَّة ومآسي بَشَرٍ شُرِّدوا من ديارهم وتفرّقوا أشتاتاً على المخيّمات ومَراكز الإيواء الثابتة والمؤقتة ... وفي العراء.

نعيمة الهمامي

الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن قسم العلاقات الدولية والعربية والهجرة

في حديث شامل لـ «الجريدة المدنية» حول مواقف الاتحاد من قضايا اللجوء والهجرة وجهوده الإقليمية والدولية لمجابهة الأزمة الانسانية وتفعيل التشريعات والآليات الدوليّة

المجموعة الدولية بقيت إلى حد الآن تفتقد إلى إطار مؤسساتي عالمي لحوكمة الهجرة

لدينا اعتقاد راسخ بأن كافة مكونات المجتمع ترفض بأن تكون تونس حارسا متقدما للحدود الاوروبية إذ من أولوياتنا حراسة حدودنا الوطنية

ص 10 - 11

تعتبر أزمة اللجوء والهجرة أحد أكبر الأزمات الانسانية التي يعيشها العالم اليوم. وهي قضية خضعت إلى المزايدات السياسية ومصالح الدول فزادت المآسي بتعدد الحروب والنزاعات وارتفاع نسبة الفقر خاصة أمام ضعف الإرادة الدولية لمعالجة الأسباب، فاضطر ملايين البشر للبحث عن ملاذات آمنة.

اهتمّ الاتحاد العام التونسي للشغل بقضايا الهجرة ومأسسها في هياكله المركزية، واشتغل عليها وطنيا اقليميا ودوليا من أجل وضع التشريعات والسياسات والآليات الضامنة للمهاجرين.

في إطار ملف العدد: «اللجوء والهجرة، الأزمة الانسانية والمسؤولية الدولية»، التقت «الجريدة المدنية» السيّدة نعيمة الهمامي الأمينة العامة المساعدة المكلفة بالعلاقات الخارجية والعربية والهجرة لتبين مواقف المنظمة الشغيلة وأهمّ برامجها المتعلقة بموضوع الملف.

حاورها سمير بوعزيز

كيف تقرؤون أسباب الأزمة العالمية الجديدة للجوء والهجرة؟

حين انطلقت موجة العولمة صورت للشعوب على أنها انتقال حضاري تاريخي سيستفيد منه الجميع من خلال كسر الحواجز أمام تبادل السلع وإنتقال الاشخاص وتقارب الحضارات لكن لم يحصل شيء من هذا ما عدا ترسيخ المبادلات التجارية غير المتوازنة لفائدة البلدان المصنعة والتضييق على حرية تنقل الاشخاص الى جانب بروز تطورات جيوستراتيجية ظاهرها نشر قيم الحرية والديموقراطية وباطنها سعي محموم الى التحكم في ثروات العالم الطبيعية حتى ولو أدى الامر إلى تجزئة البلدان وافتعال الازمات العرقية والعقائدية.

فتعميم المنوال الغربي في تناول الاقتصاد وفرضه في المجال السياسي باسم الديموقراطية وحقوق الانسان زعزعا استقرار العديد من الدول وعصفا باقتصادياتها الهشة مما عظم من ظاهرة البطالة والفقر ودفع باليائسين من تحسن الأوضاع إلى الهجرة إلى فضاءات يعتقدون أنها قادرة على تلبية حاجياتهم.

وتشير الاحصائيات الدولية إلى أن الهجرة شملت الذكور والاناث على حد سواء حيث ينقسم المهاجرون في العالم وعددهم 244 مليون نسمة الى 52% ذكور و48% اناث منهم نسبة 72% في سن العمل (بداية من عشرين سنة) وهو نوع من النزيف للطاقات البشرية في البلدان الفقيرة.

وقد خلف هذا الوضع عددا من النتائج نذكر منها بالخصوص :

• تقوية الشعور بالفزع والخوف من المهاجرين لدى سكان بلدان المقصد استغلته التيارات اليمينية المتطرفة كأصل تجاري لاستمالة الرأي العام لمغالطاتها وأطروحاتها المغشوشة.

• تصلب السياسات الأمنية تجاه الهجرة بعناوين متعددة منها تهديدها لتوازنات أسواق العمل وتأثيرها السلبي على ثقافات بلدان المقصد.... والواقع أن عدد المهاجرين في العالم بقي في شبه استقرار. من ذلك أن عددهم سنة 2015 لايمثل إلا 3,3% من مجموع سكان العالم وهي تقريبا نفس النسبة التي شهدتها سنة 1990 (2,9%) وسنة2000 (2,8%) وسنة 2010 (3,2%).

وقد ركز الاعلام الغربي في غالبيته على اشكالية هذا الحضور وتناسى المساهمات القيمة التي قدمها المهاجرون لنهضة الدول المستقبِلة أولا ثم إلى تنمية اقتصاديات بلدانهم الأصلية.

لكن إلى جانب دور الاعلام هذا نلاحظ تمشيا ممنهجا لفرض سياسات مهجرية على بلدان المصدر الضعيفة لحملها على توقيف تيارات الهجرة عند حدودها مقابل أموال أو وعود بالتنمية لا ترتقي في معظمها إلى مستوى التطلعات التنموية لتلك البلدان حتى تصبح قادرة على الحفاظ على مواردها البشرية.

وفي نفس الوقت كان لاعادة تشكيل الخارطة الاقتصادية والسياسية العالمية أثرها لتحريك حروب داخلية واقليمية دفعت بالعديد من السكان إلى البحث عن بلدان لجوء اكثر أمنا واستقرارا من بلدانها الاصلية.

وهذا الأمر نلمسه بصفة جلية في مسألة اللجوء وطلب اللجوء.

فلا غرابة أن نجد أن 13,5 مليون من مجموع 22,5 مليون لاجىء في العالم ينحدرون من عشرة بلدان هي : سوريا وأفغانستان والسودان الجنوبي والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وافريقيا الوسطى ومينمار وأرتريا وبورندي علما بأن 51% من مجموع اللاجئين المنضوين تحت رعاية الوكالة الاممية للاجئين تقل أعمارهم عن 18 سنة وأن 3 مليون من البشر يعدون من طالبي اللجوء الذين لم يقع البت بعد في مطالبهم.

إنها مأساة انسانية بل كارثة انسانية خاصة اذا ما اعتبرنا الملايين من المهاجرين غير النظاميين الذين يتعرضون للعنف والعنصرية والاستغلال من طرف المشغلين ومن قبل شبكات اتجار في البشر وجدت ضالتها في هذا الوضع المتأزم.

هل تعتقدون أن المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته لمعالجة أسباب الأزمة؟

لابد من الاقرار أولا بأن معالجة مسألة الهجرة كانت ولاتزال من مسؤولية كل دولة على حده. فالاتحاد الأوروبي مثلا له سياسة متناسقة من حيث المبادىء العامة لكن في الواقع لكل دولة هامش كبير للحفاظ على مصالحها حتى إن أكبر انجاز جماعي لهذا الفضاء يبقى الاتفاق على أحداث منظومة "شنغن" لحماية حدودها الخارجية من الهجرة غير الأوروبية وغير النظامية وتضييق الخناق على الهجرة النظامية (مع احتفاظ كل بلد بهامش تحرك يقضي بقبول هجرة الكفاءات أو عدد معين من المهاجرين من ذوي المهارات العادية لتلبية البعض من احتياجاتها). بل إنها لجأت في السنوات الأخيرة إلى تشكيل قوة تدخل في المتوسط ضد قوارب المهاجرين وإلى تمويل إقامة معسكرات في بعض البلدان الافريقية للحيلولة دون وصول المهاجرين إلى حدودها.

واللافت للانتباه أن الاتفاقيات الدولية وخاصة منها الصادرة عن منظمة العمل الدولية أو الاتفاقية رقم 90 لمنظمة الامم المتحدة لا تلزم البلدان إلا متى صادقت عليها. وبالتالي فإن المجموعة الدولية بقيت إلى حد الآن تفتقد إلى إطار مؤسساتي عالمي لحوكمة الهجرة مبني على التزامات أخلاقية وعملية تضمن الحد الأدنى من احترام حقوق المهاجرين ومعاملتهم بصفة انسانية.

تعميم المنوال الغربي في تناول الاقتصاد وفرضه في المجال السياسي زعزعا استقرار العديد من الدول وعصفا باقتصادياتها الهشة مما عظّم من ظاهرة البطالة والفقر ودفع باليائسين من تحسن الأوضاع إلى الهجرة

فغياب هذا الاطار المؤسساتي لحوكمة الهجرة في المستوى الدولي كان وراء وجود سياسات مهجرية للدول تخضع لموازين القوى وتهيمن عليها الاعتبارات الأمنية والمصالح الاقتصادية على حساب احترام الحقوق الانسانية والحقوق المرتبطة بالعمل.

ما هي التشريعات والآليات الدولية في مجال الهجرة التي يمكن اقتراحها أو التي تتطلّب التعديل لإيجاد حلول أكثر للأزمة الحالية؟

إن الاتحاد العام التونسي للشغل يؤمن بأن النقاشات الخاصة بالهجرة في المستوى الدولي لابد أن تتم ضمن الاطار المعياري للأمم المتحدة الذي يضع بلدان المصدر والمقصد على قدم المساواة ويجنب بالتالي البلدان الضعيفة أن تكون مجبورة على قبول القواعد والشروط التي تسعى البلدان القوية إلى فرضها.

وأمام فقدان الاتفاقيات والمعايير الدولية الحالية للصبغة الالزامية لمن لم يصادق عليها فمن الضروري دعم مجهودات النقابات ومؤسسات المجتمع المدني للتأثيرعلى حكومات بلدانها لتصادق على تلك الصكوك الدولية ونحن مستعدون للعب دور بارز في هذا الشأن.

لكن وحتى يتم ذلك فإن الاتحاد يساند بقوة ويدعو الحكومة للنسج على منواله حتى يستكمل المسار الحالي لاعداد الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة آخر مراحله ليقع فيما بعد اعتماده خلال السنة الحالية كوثيقة أممية مرجعية في مجال الهجرة على أن تكون هذه الوثيقة مكملة للمواثيق والمعاهدات الأخرى المتعلقة بالهجرة.

وللافادة فإن هذا الميثاق العالمي تسانده كافة المنظمات الأممية وعدد كبير من دول العالم سواء كانت بلدان مقصد أو بلدان مصدر للهجرة.

ما هي الآليات والبرامج والهياكل الإقليمية والدولية التي ينخرط فيها الاتحاد ويساهم من خلالها في الدفاع عن حقوق المهاجرين واللاجئين؟

الاتحاد العام التونسي للشغل له حضور متميز وفاعل في منظمة العمل الدولية التي تساند حاليا مجهوداته الرامية الى تعزيز تمشيه القائم على احترام الحقوق الانسانية في تناول مسألة الهجرة. كما أن الاتحاد بصدد التعامل مع منظمات دولية تقدمية مشهود لها بتبني مواقف مساندة لحقوق المهاجرين المشروعة.

والاتحاد منخرط في الكنفدرالية النقابية الدولية (CSI) التي لها مواقف مشرفة من المسألة المهجرية كما تربطه علاقات متينة وتعاون فعلي مع النقابات الفرنسية والايطالية والاسبانية والبلجيكية والنرويجية وهي منظمات تدافع عن حقوق العمال المهاجرين وبنت مع الاتحاد عدة مشاريع مشتركة لفائدة الهجرة التونسية والهجرة الافريقية بصفة عامة.

وايمانا منه بجدوى التعاون الافريقي فقد كان للاتحاد العام التونسي للشغل شرف المشاركة في تأسيس الشبكة النقابية لبلدان المتوسط وجنوب الصحراء وتأمين تنسيق أعمالها لتكون شبكة مؤثرة في مجال الدفاع عن حقوق العمال التونسيين بالخارج والعمال الأفارقة ببلدان المقصد ومنها تونس.

ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة الأزمة في المستوى الدوليّ؟

في ضل تفاعله مع المتغيرات الدولية، يعتمد الاتحاد العام التونسي للشغل على حشد المنظمات الصديقة حول جملة من المبادئ يرى أنها تمثل حلولا قد تساهم في معالجة الأزمة :

- حوكمة الهجرة

إنّ دعم الاتحاد للميثاق العالمي المذكورسابقا مأتاه عدم وجود إطار مؤسساتي عالمي لحوكمة الهجرة بالرغم من وجود اتفاقيات ومعايير دولية.

وفي المستوى الوطني يرى الاتحاد أنّ تشريكه في تصور وبلورة السياسات المهجرية الوطنية تشكل اسنادا قويا لمجهودات الدولة خاصة في هذا الظرف الذي نحن مقدمون فيه على مناقشة اتفاق التبادل الحر والمعمق مع الاتحاد الاوروبي لما يمتلكه الاتحاد من علاقات قوية مع نقابات ومنظمات المجتمع المدني في بلدان الإقامة والتي عبرت عن مساندتها لتونس في هذا الاطار.

- اعتماد الإطار القانوني الدولي كمرجع

إن عضوية الاتحاد بالكنفدرالية النقابية الدولية تجعله يشارك هذه المنظمة سعيها إلى الدفاع عن حقوق المهاجرين كجزء هام من الدفاع عن الحقوق العامة التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة.

ومن بين أهم الصكوك الدولية في هذا المجال، والتي يعمل الاتحاد على تفعيلها :

• اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1990 الخاصة بحماية حقوق كل العمال المهاجرين وأسرهم.

• اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم 97 ورقم 143 حول العمال المهاجرين.

• اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 حول عاملات وعمال المنازل.

• توصيات منظمة الأمم المتحدة رقم 86 ورقم 151...

وتتضافر المعايير التي جاءت بها كل هذه الأدوات القانونية الدولية لتجعل من الهجرة الآمنة والمنظمة مسألة بارزة في مجال العمل اللائق الذي يدافع عنه الاتحاد والذي يعد حاليا من المحاور البارزة التي تعمل منظمة العمل الدولية على تحقيقه بما يعود بالفائدة على العمال المهاجرين.

- الهجرة خيار وليست مسألة قسرية

إنّ التنمية غير المتوازنة بين البلدان التي غذتها عولمة الاقتصاد العالمي أحدثت اخلالات هيكلية وعرّضت العديد من العمال لآفتي البطالة والفقر في البلدان النامية مما دفع بهم إلى الهجرة بحثا عن مورد الرزق.

لكن الاتحاد العام التونسي للشغل، كغيره من النقابات، يدافع عن مفهوم "الحق في عدم الهجرة" وهو حق يتأتى بالأساس من خلال تكثيف إحداث مواطن الشغل وتفعيل دور المصالح العمومية والمؤسسات الخاصة، والتقليص من عدم المساواة والنهوض بالتنمية بصفة عامة وبذلك تكون الهجرة اختيارا شخصيا وليس ضرورة قصوى.

- تعديل أسواق العمل

إن الحوار الثلاثي (بين الحكومات والنقابات العمالية ومنظمات الاعراف) حول المعرفة الحقيقة لسوق الشغل وخاصياته واحتياجاته سواء في المستوى الوطني أو الدولي من شأنه أن يفتح الأبواب أمام الهجرة المنظمة والقانونية، ويساعد على تفادي الاخلالات التي تحدثها الهجرة في مستوى سوق العمل في البلدان المصدرة لليد العاملة.

ويدعو الاتحاد في هذا الاتجاه إلى اجراء مثل هذه التحاليل بصفة توافقية تضمن مصالح بلادنا ومصالح المترشحين للهجرة بالخارج.

ويذكر هنا أن من نتائج غياب هذا التعديل في تونس أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) قدرت في تقرير لها صدر أواخر السنة الماضية أن عدد الكفاءات العلمية التونسية التي هاجرت الى الخارج منذ 2011-2012 ب 94 الف شخص تتراوح اعمارهم بين 25 و45 سنة.

- عدم خوصصة مكاتب التشغيل بالخارج

يدافع الاتحاد على هذا التمشي تفاديا لاستغلال الرغبة في الهجرة لدى الشباب وللحيلولة دون تشغيلهم في مناصب ووظائف لا تستجيب لمستوى مؤهلاتهم العلمية، وهو ما يضرّ بهم ويضرّ ببلدانهم التي تحملت عبئ تكوينهم.

- الحقوق قبل الأوراق

إنّ تسوية بعض الوضعيات للمهاجرين غير المنظمين عادة ما تتمّ عبر تسليمهم أوراقا تسوي وضعياتهم القانونية إزاء الإقامة ولكنها لا تضمن لهم حقوقهم وكرامتهم.

وسيعمل الاتحاد عبر علاقاته بنظرائه في بلدان القبول على صيانة تلك الحقوق حتى لا يقعوا في فخّ الاستغلال والتمييز العنصري.

تعتبر تونس وسواحلها أحد مناطق العبور إلى أوروبا، ما هي تأثيرات ذلك أمنيا وسياسيا في العلاقة بالدول الأوروبية؟

أولا لدينا اعتقاد راسخ بأن كافة مكونات المجتمع ترفض بأن تكون تونس حارسا متقدما للحدود الاوروبية إذ من أولوياتنا حراسة حدودنا الوطنية. لكن هذا لايعني

اننا نرفض كل تعاون أمني متى كان هذا التعاون لايمس من سيادتنا الوطنية ويوفر لنا امكانيات اضافية للتوقي من شبكات الارهاب والاتجار بالبشر.

واننا نعتقد أن الطرف الأوروبي متفهم لموقف تونس التي ترفض بشدة أن تصبح أرضنا بوابة تسرب للمهاجرين غير النظاميين سواء كانوا تونسيين أو أجانب من منطلق وعينا بأن لا خير يرجى من هذا النوع من الهجرة بل إن التهاون معه لا يجلب الا المآسي.

لا زال مشروع القانون الوطني للجوء والهجرة معطّلا، هل تعتقدون أنّ الحاجة إليه أكيدة وأن لتعطيله أسباب سياسيّة؟

إن انخراط تونس في المسار الديمقراطي ودفاع الاتحاد على حقوق الانسان ومنها حقوق المهاجرين وأسرهم يمثلان عاملين لكي يقع اعتماد قانون يتماشى مع متطلبات المرحلة في خصوص الهجرة واللجوء ويجسم ما أتى به الدستور في مجال اللجوء واحترام الحقوق لفائدة المتساكنين ببلادنا.

وفي اعتقادي إن التأخير في اعتماد هذا القانون له علاقة بحوكمة الهجرة بصفة عامة.

فعلى سبيل المثال تتدخل عدّة وزارات في هذا المجال منها الخارجية والداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية والتشغيل والتكوين المهني والمالية والاستثمار الخارجي والمرأة وشؤون الأسرة والتربية والتعليم العالي إلى جانب المؤسسات التابعة لها والمنظمات غير الحكومية والجمعيات بالإضافة إلى المنظمات الدولية.

كما لنا في عدم تفعيل النص المحدث للمجلس الوطني للتونسيين بالخارج مثال آخر في علاقة بحوكمة الهجرة.

واسمحوا لي في هذا الاطار أن ألاحظ أن هذا القانون لا يكفي وحده لتطوير إدارة الهجرة في بلادنا.

فالاتحاد له جملة من المقترحات قد تجعل بلادنا رائدة في مجال الهجرة ومنها بالخصوص :

- مراجعة الموقف تجاه بعض الاتفاقيات الدولية التي لم تصادق عليها تونس و هو موضوع أصبح يتعارض مع مقتضيات الدستور و بالتالي يمكن الاتفاق مع الحكومة للمصادقة على الاتفاقيات الدولية الأساسية حول الهجرة مع مراعاة مصلحة البلاد.

- مراجعة القوانين المنظمة لتواجد الأجانب في تونس لما تتضمنه من صيغ زجرية غير مقبولة.

- إحداث بحث ميداني دقيق حول حجم الأجانب في تونس ونوعيتهم والاستفادة من البعض منهم خاصّة في قطاعات البناء والفلاحة والعمل المنزلي حسب صيغ تراعي الحقوق الأساسية للعمل ويقع درسها والاتفاق حولها.

- الاعتماد في مرحلة عاجلة على فتح المستشفيات العمومية ومؤسسات التعليم العمومي للأجانب ذوي الأوضاع الهشّة والذين يلاقون صعوبات في ذلك.

- مراجعة بعض الإجراءات الترتيبية لتيسير إقامة وتنقل الليبيين المقيمين في تونس منذ سنة 2011 لاعتبارات إنسانية وربما تحسبا لتطورات مستقبلية إيجابية تكون تونس المستفيد الأكبر فيها.

ومن ناحية أخرى وتماشيا مع قناعتنا بأن إفريقيا تمثل عمقا استراتيجيا لتونس فقد عمل الاتحاد العام التونسي للشغل على تدعيم مكانته في الساحة الإفريقية من خلال ربط علاقات مميزة بالنقابات في بلدان جنوب الصحراء. كما أن لديه مقترحات لتطوير الهجرة في تلك البلدان لعل من أهمها:

- ابرام اتفاقيات ثنائية تمكن التونسيين الراغبين في العمل بتلك البلدان من الضمان الاجتماعي وحق الإقامة والعمل .

- تشجيع المؤسسات التونسية وتحفيزها لانتداب اليد العاملة والكفاءات التونسية بتلك البلدان.

- بصفة عامة ربط التوجه الاقتصادي نحو إفريقيا بتوجه للتشغيل في تلك البلدان .

ما هي المداخل الأساسية للتربية والتثقيف ورفع الوعي بخصوص حقوق اللاجئين والمهاجرين خاصة أن ظواهر كثيرة سلبية استشرت في مجتمعنا كالتمييز ورهاب الأجانب؟

كما أوضحت سابقا فإن ملاءمة القوانين مع مقتضيات وروح الدستور هي المدخل الأول لبناء منظومة مبنية على الحقوق ومتماشية مع الاتفاقيات الدولية في مجال الهجرة.

كما يبدو ضروريا أن تتجند منظمات المجتمع المدني لنشر المزيد من التوعية حول احترام الأجانب.

وفي هذا الاطار لابأس من التذكير بأن الاتحاد بادر بعد بإحداث خلايا لدى اتحاداته الجهوية تعنى بتحسيس الشباب حول مخاطر الهجرة غير المنظمة وتوفير المعطيات حول قوانين الهجرة بالبلدان المستقبلة للهجرة إلى جانب توفير المعلومات وبعض الخدمات للعاملين الأجانب في بلادنا. ولدينا الآن مشروع لاعداد دليل للمهاجرين الأجانب لاطلاعهم على حقوقهم وواجباتهم.

وبهذه المناسبة فاني أتوجه لوسائل الاعلام لحثها على تناول مسألة هجرة الأجانب من منظور احترام حقوق الانسان وفي تمش بيداغوجي يجعل المجتمع مهيئا اجتماعيا وثقافيا إلى احترام الآخر.

يدافع الاتحاد العام التونسي للشغل عن مفهوم «الحق في عدم الهجرة» وهو حق يتأتى بالأساس من خلال تكثيف إحداث مواطن الشغل وتفعيل دور المصالح العمومية والمؤسسات الخاصة، والتقليص من عدم المساواة والنهوض بالتنمية بصفة عامة وبذلك تكون الهجرة اختيارا شخصيا وليس ضرورة قصوى

إعلان تونس حول:

«الممارسات الجيدة في مجال حماية اللاجئين والتصرف في تدفّقات الهجرة المختلطة»

نظّم كلّ من المعهد العربي لحقوق الإنسان ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس بدعم من الاتحاد الأوروبي والكونفدراليةالسويسرية يومي 14 و 15 ديسمبر 2017 أشغال النّدوة الإقليميّة حول» الممارسات الجيدة في مجال حماية اللاجئين والتصرف في تدفّقات الهجرة المختلطة».

وقد أشرف على افتتاح هذه الندوة السيد مهدي بن غربية وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والسيدة ريتا آدامز سفيرة سويسرا بتونس والسيد مازن أبو شنب ممثل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس والسيد عبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الانسان.

هذا وقد قدمت المداخلة الافتتاحية بعنوان»قضايا اللجوء في عالم متغيّر من طرف «السيد الطيب البكوش الأمين العام للاتحاد المغاربي.

الجلسة الحواريّة الأولى انطلقت بنقاش حول تبادل الخبرات بخصوص الممارسات الجيدة في مجال الحماية الدولية للاجئين برئاسة الأستاذ محمد صالح بن عيسى أستاذ القانون الدولي ووزير العدل السابق وبمشاركة السيدة مارتين كاسار مفوض اللاجئين بوزارة الشؤون الداخلية والأمن القومي بجمهورية مالطا، السيّد عبد المنعم المدني، مدير مؤسسة التعاون الوطني بالمملكة المغربية والسيد طه الشابي قاضي و باحث بمركز الدراسات القانونية بوزارة العدل التونسية.

أما الجلسة الثانية فترأستها السيدة مية صالحي فضل مقررة لجنة حقوق الانسان بالاتحاد الافريقي و كان محتواها حول تكامل الأدوار بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين وشارك فيها كل من السيدة إيلني تاكو عن منظمة حقوق الإنسان باليونان والسيد هنري بيار عن منظمة فرنسا أرض اللجوء (فرنسا) والسيدة نادية خروز عن المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب والسيد أريتي سياني المستشار العام بقسم الحماية التابع لمكتب الشرق الاوسط و شمال افريقيا للفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف والسيد زيدان اميحيميد رئيس جمعية س.أو.س ديزيرت والسيد منجي سليم عن الهلال الأحمر التونسي.

ودارت النقاشات حول مواضيع الجلسات المذكورة بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين ونشطاء المجتمع المدني وممثلين حكوميين من تونس، فرنسا، مالطا، اليونان، موريتانيا، المغرب، مصر، الجزائر، لبنان.

وانبثق عن هذه الندوة إعلان تونس حول «الممارسات الجيدة في مجال حماية اللاجئين والتصرف في تدفقات الهجرة المختلطة» وقد دعا هذا الإعلان إلى سن تشريعات وطنية لتوفير الحماية للاجئين ولطالبي اللجوء وضمان احترام الحقوق الإنسانية الأساسية المنصوص عليها في مختلف المعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وناشد المشاركون في الندوة دول العالم والمنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجال، إيلاء عناية خاصة للفئات الأكثر هشاشة، على غرار النساء والأطفال غير المرافقين وذوي الإعاقة وضحايا الممارسات المحطة بالكرامة الإنسانية من طرف المتاجرين بالبشر، خلال رحلات الهجرة.

قراءة في مشروع القانون الوطني للجوء
احترامٌ للتشريعات الدولية وحماية لحقوق اللاجئ

الأستاذة إيمان البجاوي

تقديم

تخضع مسألة اللجوء ووضع اللاجئ على الصعيد العالمي لأحكام اتفاقية 1951 وبروتوكول سنة 1967 الخاصين بوضع اللاجئين. وقد تم اعتماد هاتين الوثيقتين القانونيتين الدوليتين داخل إطار الأمم المتحدة.

ومن المهم التذكير بمصادقة الدولة التونسية على اتفاقية سنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وعلى البروتوكول المكمل لها الصادر بتاريخ 1967 الذي جعل منها غير محددة بأي حيز تاريخي أو جغرافي.

تنص المادة 35 من معاهدة سنة 1951 على الآتي: «تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو أية مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها في ممارسة وظائفها وتتعهد على وجه الخصوص بتسهيل مهمتها في الاشراف على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية».

ويعتبر ما يشهده العالم اليوم من تغيرات ناجمة عن الصراعات والحروب من أهم الحوافز التي من شأنها وضع الدولة التونسية أمام التزاماتها الدولية خاصة وأن العمل الإنساني وحده غير كاف لحماية اللاجئين وقد ثبت قصوره في توفير استقرار اجتماعي واقتصادي ومسلك حمائي مستمر في الزمن للاجئين.

نشير الى انه وعلى اثر موجة اللجوء التي شهدتها تونس ابان الثورة/الانتفاضة الليبية سنة 2011 فكر اصحاب القرار في السبل الكفيلة بحسن تطبيق اتفاقية 1951 وتم تكليف مركز الدراسات القانونية والقضائية المحدث بموجب القانون عدد 43 لسنة 1993 المؤرخ في 26 أفريل 1993 وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويعمل تحت إشراف وزارة العدل، بالعمل على تحرير مشروع قانون لحماية اللاجئين. وقد انتج المركز مشروع القانون الوطني الخاص باللجوء سنة 2012 بمساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحماية اللاجئين.

تمكنت الجهة المشرفة على مشروع القانون بالتعاون مع خبراء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ادخال التعديلات الازمة عليه لتحسينه من الناحية القانونية وملائمته مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان عامة ومع احكام اتفاقية 1951 خاصة.

وبتاريخ 01 جوان 2016 تم ارسال النسخة النهائية لمشروع القانون الخاص بحماية اللاجئين الى رئاسة الحكومة.

وقد يكون من المفيد التعرض لأهم ما ورد بالمشروع المذكور لتجاوز الافكار المسبقة والمخاوف الناتجة عنها وهو ما يلي تباعا.

تعريف اللاجئ:

لقد خلت كل النصوص القانونية الوطنية من تعريف واضح ودقيق للاجئ ولأول مرة في التشريع الوطني سيقع التعرض الى مفهوم اللاجئ كما هو منصوص عليه بالفصل 7 من مشروع القانون، اذ «يمكن أن يتقدم بطلب اللجوء إلى الهيئة الوطنية لحماية اللاجئين وينتفع بالحماية المكرسة بهذا القانون كل شخص أجنبي يدخل التراب التونسي ولا يستطيع أو لا يريد العودة إلى الدولة التي يحمل جنسيتها بسبب خوف جدي وحقيقي له ما يبرره من التعرض إلى الاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه لفئة اجتماعية معينة او آرائه السياسية او كل شخص عديم الجنسية يدخل التراب التونسي ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف العودة الى الدولة التي كان يقيم فيها عادة".

نتبين جليا انه لابد من توفر جملة من الشروط حتى نتحدث عن «لاجئ» وهي شروط دقيقة وجب التثبت منها قبل اضفاء صفة لاجئ على الشخص المعني وتوفير الحماية له طبقا لذلك.

لا بد أن يتواجد الشخص خارج تراب بلد جنسيته (1) وأن يكون ذلك بسبب خوف جدي وحقيقي له ما يبرره من الاضطهاد (2) بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية (3) .

تعد من توفرت فيه الشروط المذكورة شخصا مهددا في حياته وقد اتجهت حمايته طبقا للالتزامات الدولية عبر نص وطني تطبيقي.

استثناءات من صفة اللاجئ:

يستثنى من صفة لاجئ حتى وان توفرت فيه الشروط المبينة أعلاه من دخل تحت أحكام الاستبعاد أو الانقطاع أو البطلان طبقا لما ورد بأحكام مشروع القانون.

الاستبعاد

يستبعد التمتع بصفة لاجئ عند توفر أسباب جدية للاعتقاد بأن طالب اللجوء قد ارتكب إحدى الأفعال التالية:

جريمة حرب او جريمة ضد الإنسانية أو جريمة ضد السلام

جريمة خارج التراب التونسي لا تكتسي طابعا سياسيا

أفعالا تتناقض مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها

الانقطاع

ينقطع وضع اللاجئ وتزول هذه الصفة عن الشخص الذي سبق أن اكتسبها وذلك في عدة حالات أوردها مشروع القانون ولعل من أهمها:

عدم إدلاء اللاجئ بالتصاريح الوجوبية طبقا لمقتضيات القانون.

زوال الأسباب الجدية المؤسسة للخوف من الاضطهاد

اختيار العودة الى البلد الاصل

البطلان

تقرر الهيئة إبطال صفة لاجئ عن كل شخص سبق وأن منح هذه الصفة في الحالات التالية:

إذا تبين أن المنح انبني على معطيات غير حقيقية أو مدلسة ولم تكن هذه المعطيات متوفرة عند منح صفة اللاجئ

اذا تبين اقتراف الشخص لأحد الجرائم أو الأفعال الواردة بالفصل 8 ولم تكن هذه المعطيات متوفرة عند طلب اللجوء

حقوق وواجبات اللاجئين:

نظم مشروع القانون مسالة حقوق اللاجئين وقد نظرها أحيانا بحقوق الاجانب على التراب التونسي وساواها أحيانا أخرى بحقوق المواطنين التونسيين.

أهم الحقوق:

- حرية المعتقد
- الإغاثة والمساعدة العامة
- التعليم العالي والصحة
- التقاضي أمام المحاكم/ الإعانة العدلية
- الملكية الفكرية والصناعية

أهم الواجبات المحمولة على اللاجئ:

- القيام بالتصاريح الدورية الواجبة قانونا
- احترام قوانين وأنظمة الدولة التونسية والامتثال لأحكامها
- الامتناع عن ممارسة أي نشاط فردي أو جماعي
- الامتناع عن ارتكاب أي عمل من شأنه النيل من المصالح التونسية

عين على ..

مُفوضيّة اللاجئيـن

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR»

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR» وتُعرَف اختصارًا باسم مفوضية اللاجئين، هي إحدى منظمات الأمم المتحدة، أنشئت في 14 ديسمبر 1950 بهدف حماية اللاجئين والعمل على إتمام عودتهم الاختيارية إلى أوطانهم، أو الاندماج في المجتمعات المستقبِلة، أو إعادة التوطين في بلد سواهما.

وتبذل المفوضية جُهوداً سخيّةً بهدف نشر الوعي بشأن اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعْنَى بهم. ولها في ذلك عدّة تقنيات كالرصد والإحصاء وإعداد التقارير حول عملياتها عبْرَ العالَم وننشر مجموعة واسعة من المواد الإعلامية للجمهور، بدءاً من الوثائق الأساسية وأهمّها اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وصولاً إلى البحوث ونماذج التقييم. وهي تدأبُ على تغطية عملياتها في كافة أنحاء العالم من خلال مَطبُوعتيْن سنويّتين رئيسيتيْن هما النداء العالمي والتقرير العالمي.

ويقع مقر المفوضية في العاصمة السويسرية جنيف، ولها مكاتب تمثيل في العديد من البلدان حول العالم.

حصلت المُفوَّضية على جائزة نوبل للسلام عامي 1954 و1981.

كما تم التنصيص على إجراءات حمائية خاصة.
ضمانات الحماية:

اجتياز الحدود بصفة غير قانونية

يعفى من العقوبات المستوجبة قانونا ولا يحرم من إمكانية الحصول على صفة اللاجئ من اضطر إلى الدخول إلى التراب التونسي بصفة غير قانونية + تقدمه فورا إلى السلطات الأمنية

تحجير التسليم والطرد والرد

يحجر تسليم أي شخص تقدم بمطلب لجوء
يحجر طرد أو رد أي لاجئ إلى الدولة التي تكون فيها حياته أو حريته مهددة بسبب عرقه أو دينه أو آرائه السياسية أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة.

حالة التدفق الجماعي

تتولى السلطات الأمنية المكلفة بمراقبة الحدود تسجيل الأشخاص والتنسيق مع الهيئة الوطنية لحماية اللاجئين وتحديد أماكن إقامتهم الى حين النظر في مطالب اللجوء.
- يمكن إسنادهم بطاقة إقامة مؤقتة من قبل مصالح وزارة الداخلية المختصة وذلك بناءا على قرار من الهيئة .
وتبقى من أهم ما ورد بمشروع القانون احداث هيئة عليا لحماية اللاجئين.
احداث الهيئة الوطنية لحماية اللاجئين:
تحدث بموجب هذا القانون هيئة تسمى الهيئة الوطنية لحماية اللاجئين تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي تختص بالنظر والبت في مطالب اللجوء ومتابعة وضع اللاجئين وسحب صفة اللاجئ أو إبطالها عند الاقتضاء طبقا لمقتضيات هذا القانون، ويكون مقرها بتونس العاصمة. وتلحق ميزانية الهيئة بميزانية وزارة العدل.
تتركب الهيئة من ممثلين على مختلف الوزارات نظرا لتعلق مسألة اللجوء بالسيادة الوطنية.
ممثل عن وزارة العدل
ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية
ممثل عن وزارة الداخلية
ممثل عن وزارة الدفاع
ممثل عن وزارة المالية
ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية
ممثل عن وزارة الصحة
ممثل عن الوزارة المكلفة بالتربية
ممثل عن الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل
ممثل عن الوزارة المكلفة بالمرأة والأسرة
ممثل عن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان
ممثل عن الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية
ممثل عن جمعية الهلال الاحمر التونسي
ممثل عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنتصب بالبلاد التونسية لا يتمتع بحق التصويت

اجراءات النظر في مطالب اللجوء:
تتعهد الهيئة مباشرة بطلب اللجوء في شكل تصريح مرفق بجميع المعطيات والحجج والإفادات.
يكلف رئيس الهيئة مفوض الحماية في أجل أقصاه 7 أيام من تاريخ تقديم الطلب بالتحرير على طالب اللجوء والقيام بجميع الأعمال التي من شأنها كشف جدية الطلب من عدمه وتوفر الشروط. ويرفع تقريرا في الغرض إلى خلية الحماية وهي احدى هياكل الهيئة.
يوزع الرئيس نسخة من الملف على جميع الأعضاء يتداول المجلس سريا وبحضور أغلبية أعضائه. يتخذ المجلس قراره بأغلبية أصوات ثلثي الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح صوت الرئيس.

اجراءات الطعن في قرارات الهيئة:

لطالب اللجوء الحق في الطعن في قرارات الهيئة المتعلقة بمطلبه.
و لكل لاجئ الحق في الطعن في قرار سحب أو إبطال صفة اللاجئ من قبل الهيئة.
وتختص المحكمة الإدارية بالنظر في الطعون في قرارات الهيئة.
كما تخضع آجال وإجراءات الطعن للتشريع الجاري به العمل المتعلق بالمحكمة الإدارية.

الاقامة والأحكام الانتقالية:

تسلم المصالح المختصة بوزارة الداخلية:
بطاقة الإقامة المؤقتة لمدة 3 أشهر إلى كل شخص تقدم بطلب اللجوء إلى الهيئة.
بطاقة إقامة لاجئ لمدة 3 سنوات تتجدد لنفس المدة
يواصل مكتب المفوضية النظر في مطالب اللجوء التي تعهد بها قبل صدور هذا القانون وتحال جميع الملفات المتعلقة بها إلى الهيئة.
تطبق أحكام هذا القانون على كل من أسندت إليه صفة لاجئ من قبل المفوضية قبل دخوله حيز التنفيذ.
تتولى الهيئة مسك الأرشيف المحال عليها من قبل المفوضية والمتعلق بقرارات اللجوء المتخذة منذ 2011.

الخاتمة:

نتبين أن مشروع القانون جاء ملائما لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين لسنة 1951 التي صادقت عليها الدولة التونسية فعرف لأول مرة في المنظومة القانونية الوطنية – اللاجئ- كما نظم شروط صفة اللاجئ فاستبعد مثلا المقترفين لجرائم ضد الانسانية كما نص على الحقوق والالتزامات الخاصة باللاجئ وأحدث هيئة وطنية للنظر والبت في مطالب اللجوء وجعل قراراتها قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية.
مكن مشروع القانون اللاجئين من الحماية المفروضة على الدول المصادقة على اتفاقية 1951 كما جعل من الدولة التونسية قادرة على تحديد صفات المتواجدين على ترابها بكل دقة عبر هيئة وطنية حماية لسيادتها واحتراما للالتزامات المحمولة عليها.

الهجرة غير النظامية :

حرب البقاء لمن هم أقوى

مريم بريبري

5 جانفي 2018 تأتينا الاخبار من لمبيدوزا بإيطاليا :
انتحار شاب تونسي أصيل قفصة يدعى علي فجراوي، بعد أن واجه الظروف اللإنسانية مع غيره من المهاجرين غير النظاميين في لمبيدوزا وفي مراكز «فرز المهاجرين الإيطالية» .
يوم واحد بعد الحادثة :6جانفي 2018، نفس الخبر لا يتغير منه سوى بعض التفاصيل وحتى الأسباب لا تختلف عن بعضها، الفارق فقط هو أن المنتحر في ربوع تونس تاركا رسالة لست الأول ولا الأخير في دولة استباحت حق الفقير. هما في الحقيقة شخص واحد كتب النص وأخرجه و قام بهذا الدور التراجيدي المبدع.

الأزمة الإنسانية مسؤولية من؟

في أوت الماضي قام زعماء الأحزاب اليمينية المتطرفة بأوروبا والمنظمات العنصرية بحملة ضد المهاجرين غير النظاميين وقاموا بجولة عبر البحر في باخرة سي ستار العنصرية حاملين شعارا مفاده : لا تجعلوا من أوروبا وطنا لكم وكانت قد اقتربت من الموانئ التونسية وحاولت أن ترسو بإحداها وكانت تخوفات المجتمع المدني بتونس كبيرة خاصة من أن تضر بباخرة الإنقاذ الإنسانية اكواريوس .
هذه العنصرية لم تثن المهاجرين من عديد البلدان الإفريقية من مواصلة ما عزموا عليه.
رغم أن أحداث الغرق كانت كثيرة والاوضاع الإنسانية صارت كارثية خاصة، بعد عملية الإغراق الشهيرة في قرقنة، 8 أكتوبر 2017. الأمر الذي يدل على تهاون الدولة وسقوط السلطة تحت إمرة الدول الأوروبية وفي تبعية مباشرة لها، فهي تنفذ أوامر من يعطي الغذاء والنقد.
يحتجز المهاجرون القادمون من تونس إلى إيطاليا في لمبيدوزا وبمراكز الفرز في ظروف لا إنسانية تنعدم فيها أبسط الحقوق.
إذ جاء ببيان المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية على أثر حادثة انتحار علي فجراوي : أن المهاجرين محرومين من حقوقهم و يشك بعضهم بأن الأطعمة المقدمة لهم تحتوي على مواد مخدرة للحد من احتجاجاتهم. للأسف، لم تجد نداءاتهم رغم تعددها تفاعلا من أي طرف من الأطراف مما دفع ببعضهم للقيام بمحاولات يائسة على أمل تسوية وضعياتهم.
كما أن عمليات الترحيل القسري تجري بشكل دوري وخلال هذه العمليات، يقيدون وثاق المهاجرين ويمنعونهم من استخدام الهواتف كما يرافق المهاجر الواحد عونا أمن اثنين.
فالاتفاقيات الثنائية الغير رسمية الموقعة بين تونس وايطاليا تسمح بمثل هذه الممارسات. كل هذه التنازلات تقدمها الحكومة التونسية مقابل خدمات أمنية ودعم مادي مدرجة بذلك مسألة الحد من الهجرة السرية ضمن ما يسمى ب»سياسات التنمية والتعاون».

الهجرة غير النظامية باتت هي الحل الوحيد لمواجهة الفقر والتهميش وللبحث عما هو أفضل.

من خلال تصريحات الناجين من عمليات الاغراق أو العائدين من بلدان أخرى أو حتى الذين فشلوا في عبور الحدود الإقليمية وعادت بهم السكادرا إلى شواطئهم المنسية غالبا ما تكون الإجابة عن الأسباب القمع الحقرة والفقر.
الأمر الذي يحتم علينا البحث في سياسات الدولة المتبعة لحل الازمات الاقتصادية والاجتماعية والخطة الثقافية التي تضعها لمقاومة كل اشكال التمييز والعنف.

السياسات الاقتصادية الاجتماعية

لم تقترن يوما بقضايا الشعب ولا بتطلعاته أو مطالبه، المزيد من التمييز السلبي بين الجهات والمواصلة في مسار إفراغ الحراك الاجتماعي من مطالبه الأساسية. فضلا عن تمرير القوانين التي لا تخدم سوى مصالح فئة معينة. زد على ذلك قمع الاحتجاجات والمعاملات المهينة أثناء الإيقاف أو حتى في الشارع.
وقف الاستثمارات والتشجيع على الاستثمار، وقف الانتدابات في الوظيفة العمومية واستنباط العقود الهجينة التي تخدم فقط مصلحة المشغلين الخواص ولعل أولها عقد كرامة الذي تضخ فيه الدولة مبالغ كبيرة من الميزانية وتتحمل نسبة كبيرة من خلاص المنتدب مقارنة بالنسبة المحمولة على المشغل.
دون أن ننسى طبعا مسألة السيادة الغذائية التي باتت مداسا للحكومات المتعاقبة على تونس منذ سنوات. توريد البذور العقيمة والضغط على الأسعار بمزيد من التوريد، الخضوع إلى الاتفاقيات الاقتصادية الاستعمارية واستيراد حتى القمح الذي كان أحد أعمدة القطاع الفلاحي في تونس.
هذه السياسات طالما كانت خاضعة لإكراهات صندوق النقد الدولي واتفاقيات التبادل الحر التي تسعى السلطة جاهدة إلى إخضاع الاقتصاد الوطني لها.
تتفاقم نسبة البطالة يوما بعد يوم، وفي المقابل تزيد أكاذيب الحكومات ورؤسائها.
توجيه التشغيل والانتدابات نحو الخواص لم يكن يوما موفقا أمام ماكينة ضخمة من رؤوس الأموال تأكل الأخضر واليابس لا تتوقف عن الأكل حتى.
هذه الماكينة التي لها ممثليها في مجلس نواب الشعب وحتى في التأسيسي سابقا، لن ترضى بقوانين ولا سياسات قد تقف عائقا أمام الربح السريع وأمام تكثيف الإنتاج ومكننة العامل.
في 2018 اليوم مازلنا نسمع عن تشغيل القصر والقاصرات وعن أجر 4500 مليم في اليوم وعن موت عاملات الفلاحة في الطريق وعن تحيل أصحاب المصانع في ملفات التغطية الاجتماعية، كلها أمور تغض الدولة عنها البصر طبعا.

الخطط الثقافية

فتح دكاكين تبيع الثقافة حسب ما يحتاجه النظام ، هذا ما سعى له بن علي جاهدا لضمان الحد الأقصى من التجهيل والتفقير الفكري .
واصل في ذلك ورثته فيما بعد، حتى صارت هذه البنايات مجرد حيطان تسمع صدى صوت النظام .
إذ لم يستوعب الوزراء بعد أن وعي الشباب تجاوز الكرنافالات المفرغة المحتوى وإستراتيجية مقاومة الحرقة والتطرف وغيرها برسم مسار خاطئ صادر من السلط التي تكاد تكون بعيدة تماما عن واقع البلاد، فضلا عن تكريس مركزية مقيتة تزيد الهوة بين الريف والمدينة بين العاصمة والمدن الداخلية وبين المركز والأحياء الشعبية.
اتساع الهوة بين تطلعات أبناء الشعب ومطالبهم وبين سياسات الدولة جعل الشعب يبحث عن مكان آخر ممكن وليس تونس أخرى ممكنة.
يقول أكرم أحد الذين فشلوا في بلوغ شواطئ اللمبيدوزا وفي كل مرة يعود إلى صفاقس : لم يكن العمل يعنيني كثيرا أبحث فقط عن معاملة أحسن، عن بلاد لا أهان فيها ولا أسمع كل أنواع السب والشتم في أمي وأختي وأهلي فقط لأجل «ماتش كورة».

ابحث عن معاملة إنسانية.

ضحايا 8 أكتوبر خلفوا أزمة إنسانية أخرى في تونس، لوعة الأهالي، بكاء الأمهات، غرق النساء ويتم الأطفال.
ونعود مرة أخرى إلى مارس 2011 وما بعده من أحداث إغراق لمراكب الهجرة غير النظامية. لم تكد تونس تنسى الفاجعة الأولى حتى تلتحق الثانية وتصاب أكثر القرى تهميشا وفقرا في ابنائها تدفنهم وتدفن معهم كل أحلام الوطن و أحلام تونس أخرى ممكنة التي طالما بحثنا عنها منذ حرق البوعزيزي لنفسه وسقوط أول شهيد.
أحلام الحرية والكرامة و التشغيل والأرض كلها دفنت مع من حاولوا وضنوا أنهم فشلوا فهاجروا .
يعيش هؤلاء على أمل أن يقذفهم البحر إلى من يراهم بشرا. وتعيش السلطة على أمل أن لا يعود منهم سوى تحويلاتهم البنكية، أو أن يعودوا جثثا لتسقط من قائمات انتظار الحق في التشغيل، وقوائم المفقرين الذين سرعان ما يتحولون بفضل سياسة الإغراق الاجتماعي إلى مشاريع منتفضين.

ڤوللهم :
مشروع ريادي لدعم الحوكمة والديمقراطي

عقدت منظمة راج تونس (الشبكة البديلة للشباب بتونس) يوم الأربعاء 17 جانفي 2018 على الساعة 11 صباحا ندوة صحفية بنزل الأفريكا بالعاصمة وأعلنت عن إطلاقها لمنصّة «ڤوللهم».

راج تونس، هي منظمة شبابية تعمل من أجل تكريس الديمقراطية في المجتمع التونسي عامّة وفي الصفوف الشبابية خاصّة كما تناضل أيضا من أجل العدالة المناخية والبيئية. وتشرف هذه الجمعية على العديد من المشاريع أحدثها هو المنصّة الإلكترونية ڤوللهم التي تتنزّل ضمن هدف دعم الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة والبيانات المفتوحة وتمكين المواطنين من صنع غد أفضل.

هذه المنصة الموجهة إلى ولاية تونس كبداية من أجل اختبار مدى فاعليتها وتعميمها على باقي الولايات فيما بعد (في حدود بداية سنة 2019) هي « أداة لتعزيز الديمقراطية التشاركية وخلق مساحة تعبيرية للمواطنين عامة وللشباب خاصة، بحيث تمكنهم من ايصال أصواتهم والمساهمة في التعريف بمشاكلهم لدى المصالح المختصة» على حدّ قول هيفاء تواتي منسقة المشروع لدى مداخلتها على هامش الندوة الصحفية.

كما أوضح من جهة أخرى زياد زراعي المدير التنفيذي لمنظمة راج تونس أن المواطن بإمكانه عبر هذه المنصة تقديم الشكاوي وإمضاء العرائض. فعند ملاحظة تجاوزات أو انتهاكات تمس من البيئة والمحيط والمصلحة الجماعية مثلا يمكن للمواطن رفع شكوى وتقديم أدلة للدعم (صور-فيديو...) وتحديد موقع التجاوز على الخريطة المتوفرة في موقع المنصّة. يمكن أيضا من خلال بوابة العرائض تقديم عريضة جديدة أو توقيع عريضة ضمن العرائض الموجودة وتحميل أدلة كالصور والفيديوات لدعم العريضة وتجميع أكبر عدد ممكن من المواطنين الممضين عليها. كما صرّح أن تواصل التجربة وانتشارها في مختلف ولايات الجمهورية كمرحلة أولى ثمّ في بعض البلدان المغاربية في مرحلة ثانية مرتبط أساسا بمدى تفاعل المواطنين معها.

ويعوّل فريق راج تونس على مختلف الفئات الشبابية خاصّة وعلى المواطنين عامّة في مسألة التفاعل الإيجابي مع المنصّة واستغلالها كوسيلة فعالة في صنع القرار في مختلف الجهات.

وتجدر الإشارة ختاما إلى أن ڤوللهم متوفرة في شكل تطبيقة سهلة التنزيل والاستعمال على الهواتف الذكية.

موقع المنصّة www.goulelhom.org :

حي الحبيب، نوارة الحومة

نوارة الحومة، هو مشروع لجمعية ارتقي ويموّله المعهد الفرنسي بتونس بالتعاون مع بلدية صفاقس-مصلحة النظافة ودائرة حي الحبيب.

تهدف هذه المبادرة الى جعل هذا الحي الأكبر بمدينة صفاقس باعتبار ضمه لـ 22000 متساكن، حيّا مثاليا وذلك بالاشتغال على ثلاثة محاور أساسية أولها الوضع البيئي من خلال تهيئة مناطق خضراء تكون بمثابة متنفّس للعائلات وتوفير حاويات نفايات للحدّ من مشكلة التلوث.

الوضع الاجتماعي هو ثاني محور تشتغل عليه الجمعية لتحسين المنطقة، إذ تعمل على تمتين العلاقة بين المتساكنين والتزامهم بجعل حيهم أفضل. أما على المستوى الثقافي فيسعى المتطوعون في جمعية ارتقي إلى خلق ديناميكية ثقافية عن طريق تنظيم مهرجان جرافيتي، حفلات موسيقية وعروض أفلام...

يتميز هذا المشروع بتشريك متساكني الحي في اتخاذ القرار اذ تمت استشارتهم في كل الخطوات المبرمجة واقترحوا بدورهم أفكارا تساهم في تنمية وتطوير جودة حياتهم. الانطلاقة كانت يوم 5 نوفمبر 2017 عن طريق تنظيم حملة نظافة للحي والتعريف بالمشروع لدى المتساكنين. ثمّ نظمت الجمعية فيما بعد يوم 16 ديسمبر عرضا موسيقيا ومسرحية من انتاج نادي مسرح مدرسة حي الحبيب 2. يوم الأحد 17 ديسمبر كان يوما مخصّصا لتهيئة هذه المدرسة بالتعاون مع فريق مدرستي المزيانة وهو مشروع تشرف عليه جمعية صفاقس المزيانة.

هذا وستمتد البادرة طيلة سنة بدءا من نوفمبر 2017 الى نوفمبر 2018 وستشمل العديد من النشاطات الأخرى التي تهدف الى ضمان العيش الكريم في حي الحبيب وفي صفاقس بصفة عامة.

آمنة الطرابلسي

نحن الشباب... نحن ننتخب

تم يوم الأربعاء 17 جانفي 2017، الاطلاق الرسمي لمشروع نحن ننتخب: بلديات 2018 بنزل سيفاكس بصفاقس انعقدت بالمناسبة ندوة صحفية للتعريف بالمشروع والكشف عن أهدافه .

هو مشروع لجمعية نحن الشباب انطلق في أوت 2017 بالشراكة مع المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط ويهدف الى تشجيع المجتمع المدني بولايتي صفاقس وقابس على المشاركة في المسار الانتخابي وضمان استمرارية عمل الجمعيات في مساءلة وتقييم برامج القائمات الفائزة في الانتخابات البلدية القادمة عن طريق دعم قدراتهم وتكوينهم في عدة مجالات.

وقد قامت جمعية نحن الشباب باختيار 70 شابا مستقلين ومنتمين لجمعيات شركاء في المشروع، لتكوينهم في الحشد والدعم والقانون الانتخابي للقيام فيما بعد بحملات تحسيسية لتشجيع المواطنين خاصة الشباب منهم على التصويت في الانتخابات البلدية، والحضور في مراكز الاقتراع يوم 6 ماي 2018 لمراقبة والحرص على حسن سير العملية الانتخابية في 11 بلدية من ولايتي صفاقس وقابس. كما سيقوم المتطوعون برصد الوعود الانتخابية للقائمات الفائزة لتقييمها في وقت لاحق. وقد تم في الندوة الصحفية توقيع اتفاقيات شراكة مع 11 جمعية، 5 من صفاقس و6 من قابس للمساهمة في إنجاح هذا المشروع.

نحن ننتخب: بلديات 2018 ، ينتهي في شهر ماي لكن لا يقف في هذا الحد اذ ينتهي دور الجمعية الأم للمشروع لكن دور الجمعيات الشريكة يبقى متواصلا ويكمن في متابعة الفائزين في الانتخابات عن طريق منصة الكترونية ستقوم جمعية نحن الشباب بإنجازها في وقت لاحق. تشمل هذه المنصة تقارير مراقبة الانتخابات في كل البلديات والبرامج الانتخابية للقائمات الفائزة لتمثل رقيبا يضمن حسن سير المشاريع في البلديات والجهات المعنية.

هذا المشروع يأتي بعد 15 مشروعا للجمعية التي استهدفت منذ تأسيسها أكثر من 15000 شاب في ولايات صفاقس وقابس والقيروان والمهدية وتونس. ويسعى فريق مشروع نحن ننتخب: بلديات 2018 الى استهداف 30000 شاب وحثهم على التصويت في الانتخابات البلدية القادمة.

عين على ..

عهود واتفاقيات وإعلَانات وبروتوكولات

سِفْرُ القانون الدوليّ حول الهجرة واللجوء:
عَهود واتفاقيات وإعلانات وبروتوكولات

الإعلان العالمي لحقوق الإنسَان / 10 ديسمبر 1945.

اِتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وحمايتهم / 28 جويلية 1951 والبروتوكول المعدّل لها الصادر في 31 جانفي 1967 والذي أزال الحُدودَ الجغرافية والزمنية الموضوعة على صفة لاجئ والواردة بالاتفاقية المذكورة حيث كانت تخصّ من أصبح لاجئا من أوروبا قبل 1 جانفي 1951 دون سواهم.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية / 16 ديسمبر 1966 والبروتوكول الاختياري الملحق به / 10 ديسمبر 2008.

اِتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تَحكم المظاهر الخاصّة بمشكلات اللاجئين / 10 سبتمبر 1967.

ميثاق حقوق العمال المهاجرين في الجنوب الإفريقي / 20 ديسمبر 1978.

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم / 18 ديسمبر 1990.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية / 8 سبتمبر 2000 [البند الثالث الخاصّ بالتنمية والقضاء على الفقر].

بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية / 15 نوفمبر 2000.

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية / 15 نوفمبر 2000.

المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين / 10 جوان 2011.

الإعلان الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية / 3، 4 أكتوبر 2013.

إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمُهاجرين / 19 سبتمبر 2016.

بمبادرة من منظمة أنا يقظ : شهر ضدّ الفساد

بمناسبة «اليوم العالمي لمكافحة الفساد» في 9 ديسمبر، نظمت أنا يقظ النسخة الخامسة من «شهر ضد الفساد» من 9 ديسمبر 2017 إلى 14 جانفي 2018.

تميز هذا اللقاء ببرنامج غني ومتنوع يجمع بين الندوات وورش العمل والمحادثات والمسابقات. والغرض من هذا الحدث هو تعزيز ودعم الشفافية والحكم الرشيد في مختلف القطاعات، بمشاركة العديد من الأطراف من مختلف المجالات.

كما تهدف هذا البادرة الى تسليط الضوء على أساليب التبليغ عن الفساد وتعميمها لدى الجمهور وقدمت المنظمة للحضور لمحة عن عملية مكافحة الفساد في تونس منذ الثورة.

وشهدت التظاهرة تنظيم مؤتمر للنزاهة يومي 13 و14 جانفي الذي طرح عديد المسائل على غرار القضاء والإعلام والفساد السياسي والرياضة والثقافة كما وقع في اختتام التظاهرة بتكريم عدد من المبلغين عن الفساد والدعوة الى تفعيل قانون حماية المبلغين.

«كبران كوم» تفوز بجائزة الرقمية والشفافية بباريس

كبران. كوم هي منصة الكترونية أطلقتها الجمعية التونسية للمراقبين العموميين وقد فازت يوم 8 ديسمبر 2017 بباريس بالجائزة العالمية للرقمية والشفافية.

هذه الجائزة التي تمنحها كل من المنظمة الدولية للشفافية بالتعاون مع وزارة الخارجية والشؤون الخارجية الفرنسية، ووكالة التعاون الإعلامية الفرنسية ومختبر الحرية ليفينغ-لاب، ترنو إلى دعم المشاريع والمبادرات المبتكرة في البلدان النامية، ودعمها في تعزيز مساءلة المؤسسات من خلال الأدوات الرقمية.

وقد تمّ اختيار كبران. كوم في فئة البيانات المفتوحة لشفافية العمل العام. وتكرم هذه الفئة المشاريع التي تعزز البيانات المفتوحة، والتي تعمل على تبادل البيانات مجانا ويمكن الوصول إليها، مما يسمح بإعادة استخدامها.

تجدر الإشارة الى أن هذه المنصّة الأولى من نوعها في تونس تهدف إلى دعم السير السليم للمشاريع العامة و ضمان رقابة مواطنية على المؤسسات العمومية في ظل ما تشكوه مشاريع البنية التحتية من غياب شبه كلي للشفافية، لا سيما بعد المشاكل التي ظهرت في السنوات الأخيرة والتي تتعلق بتكلفتها التي تضاعفت في بعض الأحيان وتراجع جودة إنجازها وضعف الرقابة الحكومية عليها.

JAMAITY جمعيتي
/http://jamaity.org

نوافذ

«الهجّة» لمن استطاع إليها سبيلا !!

بقلم : ضياء تقتق

شكلت الهجرة منذ القدم ظاهرة غنية بالآلام والأوجاع والشوق ترجمت إلى موسيقات متنوعة. يمكن أن نذكر من بين الألوان الموسيقية – الأحب إلى قلبي - البلوز والقوزبل Gospel للزنوج وإيقاعات الغجر الرحل من نهر الفولغا إلى ربوع اسبانيا، بدورها مثلت الموشحات الأندلسية موسيقى للمهاجرين بامتياز ...

لكن في بلادنا كما في سائر بلدان جنوب المتوسط، ومنذ أوائل التسعينات مع ظهور اتفاقيات منع التنقل وفرض التأشيرات، أصبحنا نتحدث عن الحرقة فأطلت أغاني المزود في تونس، الممنوعة من الظهور الإعلامي الإذاعي والتلفزي لمدة طويلة، وأغاني الراي في الجزائر، حاملة لوعة "الحراقة" وحلم الشباب في الوصول إلى الجنة الضائعة شمال المتوسط هروبا من جحيم الدكتاتوريات والحيف الاجتماعي والتهميش و"الحقرة".

يمكن أن نذكر أغنية "يا روما" لنبيل الوحيشي التي يرددها الصغير والكبير من أبناء الأحياء الشعبية والحاملة في كلماتها لمناجاة "رايس البابور" ثم وصف معاناة الرحلة قبل عذاب العيش في روما وميلانو ليظل الأمرّ من ذلك لوعة فراق من "أكلهم البحر" : "... هزيت خويا الغالي وبكيت أولاد الحومة".

أغنية أخرى جزائرية المصدر تتحدث بصراحة عن إرادة جماعية للحرقة جاء فيها:

"يا البابور يا mon amour خرجني من la misère ... في بلادي راني محقور عييت عييت و j'en ai marre»

تنامت بعد ذلك التعبيرات الإيقاعية رافضة للأنماط الموسيقية - الكلاسيكية – من ذلك موسيقى الراب والتي اكتسحت الساحة الافتراضية منذ مدة وغذتها شبكات التواصل الاجتماعي وتناولت جلها إرادة ركوب البحر.

ما يمكن ملاحظته أن هذه الهجرة تتخذ جميع الأشكال المتاحة. سواء بزواج زائف بحثا عن الإقامة أو بطلب شغل بعد سنوات من التعلم والتكوين على حساب المجموعة الوطنية. والظاهرة الأخرى التي تسعى دول الشمال الى قبرها من خلال مد بلدان المغرب بالعتاد والأموال من اجل مقاومتها ضاربة بذلك ادنى مقومات حقوق الإنسان الا وهي الهجرة غير النظامية.

يمكن وصف تسعيرة هذه الأخيرة «الحرقة» بالغلاء الفاحش واستغلال لمعطلين عن العمل فاقدين لأمل العيش في بلدانهم، اختاروا المغامرة بحياتهم وبجحيم مراكز الإيواء والترحيل أو بجحيم العيش في أزقة المافيا.

يطول الحديث عن المواثيق الدولية والاتفاقات المنظمة للهجرة والتي لا تستوعب الطلب، لكن يطرح السؤال على القائمين على حال هذه البلاد والمدافعين عن حقوق الإنسان:

أصبحت «الهجّة» هاجسا لكل تونسية وتونسيّ خاصة مع فقدان الأمل في ظروف عيش لائق وفي واقع اقل ما يقال عنه انه «ضباب يخيّم على ما تبقى من الدولة»، فما الذي يمكن أن توفره الحكومات لتغيير الاعتقاد الراسخ لدى الشباب خاصة بضرورة الهجّة ؟

... انشد «الهادي قلة» ذات 1972 أغنية «بابور زمّر» كتب كلماتها «عمّ المولدي زليلة شهر عمّ خميس» وأطلق عليها اسم نشيد الهجرة، جاء في أخرها ترجمة للواقع صالحة لكل الأزمنة:

«بابور سافر عل العين غاب ... تحت الضباب... محشي معبّي بخير الشباب ... وسقوه للأجنبي بلا حساب ... مثل الدواب ... الفرق بينه و بين البقر ... جواز السفر».

الموقف

«الشبيبة» ونظام الحكم
الثورة المواطنية في مواجهة الدكتاتورية الجديدة

بقلم سمير بوعزيز

الاحتجاج حق والسلمية فرض والدستور جمهوريّ ومدنيّ. وما نحتاجه أن يتمثّل النظام الحاكم في تونس التشريع والسياق وواجباته، وأن يفهم أن جيلا جديدا ولد في تونس وجب استيعاب طاقته وفهم مطالبه والترحيب برغبته في التغيير.

يجب أن يعيَ النظام (أيضا) أنّ هذا الجيل الشاب قدّم مؤخرا درسا مهمّا حيث أنّ ممثليه قدموا خطابا أكثر عمقا وتماسكا من ممثلي النظام وخدمه الإعلامي، وأنّ قراءة «الشبيبة» للسياسة والاقتصاد والجمهورية و«الاستحقاقات» و«المعادلات» والأولويات متقدّمة على ما أتت به ألسنة ناطقة باسم «النوفمبرية الجديدة».

«الشبيبه» تحتجّ بشكل منظّم فتعقد حلقات النقاش والتفكير وتعدّ النصوص وتنسق المواقف وتهيكل أفقيا وطنيا وجهويا ومحليا. تُعيد العمل المدني إلى تطوّعيته واستقلاليته وتلقائيته.

«الشبيبه» تُبدع بأشكال جديدة، شعارات مختلفة وألوان جديدة ومَسْرحةٌ للشارع والفضاءات العامة. موسيقى تحتل الرصيف وهتافات تبشّر بالحياة التي يريدون ويردنَ.

***

النظام، يلجأ من جديد إلى كُتيّب الدكتاتورية لاستجلاب معجم التخوين والأبلسة والتشويه.

النظام، يعود من جديد بالمنع والتضييق على حق التعبير والنشر والتجمع السلمي، بل وتسعى أذرعه إلى تشويه التحركات السلمية وتعمل أجهزته على حشر «السلميين» مع «المخربين» وخاصّة خلط الليل بالنهار حتى لا يتبيّن الخيط الأسود من الخيط الأبيض أمام الرأي العام والعدالة.

للنظام أعوان وعسس يكرهون الصحافة ويبغضون الكاميرا. هل تراهم عادوا إلى غيّهم دون قرار؟ في هذا نشير إلى السيّد رئيس الحكومة والسيّد وزير الداخلية والناطقين باسمهما والساكتين على الحق من معاونيهما. ونقول لنترك جانبا تعلّة التجاوزات الفرديّة و«دروشة» لجان التحقيق في الأحداث و«التأكيد على حماية المكتسبات العامة والخاصة» إلى آخر ما علّبت الأجهزة من خطاب.

وفي تقارير النقابة الوطنية للصحافيين الأخيرة «انفجار» نسبة الاعتداءات على الصحافيين. وفي تقاريرها أن الأمنيين يمنعون ويضايقون ويعتدون على الصحافيين الذي يقومون بتغطية الاحتجاجات، ولمراسلي الصحافة الأجنبية أجندا خاصة. إنها «صورة تونس» كما أرادها بن علي نفسه، صورة على القياس، ومن قدّم الحقيقة إنما يريد تشويه صورة تونس في الخارج، لا تقديم حقيقة الاعتداءات على الحقوق.

***

و«الشبيبه» في تمرينهم الديمقراطيّ تجاوزوا حدود «القصبة» وأشكال الاعتصام التقليدي، وبدؤوا الخروج التدريجي من هيمنة أبويّة حزبية وتنظيمية.

«الشبيبه» تقود وحولهم/ن برلمانيون يشاركون وقيادات حزبية تدعم. ولكنهم يفرضون التمشيات الجديدة.

هذا التمرين المواطني مهمّ بقطع النظر عن النتائج. فحملة «مانيش مسامح» مثلا لم تحقق الهدف الأساسي بمنع تمرير قانونٍ لتبييض الفساد ولكنها حققت أهدافا إستراتيجية كبيرة أهمّها أنها صنعت قيادات شبابيّة مُميّزة وطوّرت في آليات الاحتجاج وأدامت للشارع أنفاسه الحيّة وخلقت خطابا مغايرا وحراكا جديدا. هذه مكاسب كبيرة على درب المراكمة من أجل التغيير خاصّة في هذا السياق الذي يعمل فيه الحكم على إعادة منظومة الدكتاتورية بخطابها وممارساتها وقياداتها في الحكومة ومختلف مفاصل الإدارة.

***

هؤلاء الفتية(ات) رائعون ورائعات. يعطون للمعنى ما يستحق، وللقادم ما يمكن من مُمكنٍ. احتجوا. لا تبالوا، ستخسرون القيود وتربحون غدا أفضل.